

باب حاد عشر

[illegible]

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار
 الممكنات وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات
 المتعاضد متشابهة اجسامها والاشياء كلال قدسه من
 مناسبة النافذات نحمدك حمد الجليل على الارض والسموات
 ونشكر لجلالتك لتظهر المتواترات وتبين على دفع الباسات
 الصانع لجميع الحالات والاصناف عنيته محمد صاحب الايات والنبات
 المفضل المبرقعة ونسبته سائر الكمالات وآله الهادين
 الشبه والفضائل الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
 من الاصلية تعاقب عليهم تعاقب الاناث اصابع
 قال الله تعالى خلق العالم جثا فيكون من الاعين بل لغاية
 فان الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار
 الممكنات وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات
 المتعاضد متشابهة اجسامها والاشياء كلال قدسه من
 مناسبة النافذات نحمدك حمد الجليل على الارض والسموات
 ونشكر لجلالتك لتظهر المتواترات وتبين على دفع الباسات
 الصانع لجميع الحالات والاصناف عنيته محمد صاحب الايات والنبات
 المفضل المبرقعة ونسبته سائر الكمالات وآله الهادين
 الشبه والفضائل الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
 من الاصلية تعاقب عليهم تعاقب الاناث اصابع
 قال الله تعالى خلق العالم جثا فيكون من الاعين بل لغاية
 فان الله

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار
 الممكنات وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات
 المتعاضد متشابهة اجسامها والاشياء كلال قدسه من
 مناسبة النافذات نحمدك حمد الجليل على الارض والسموات
 ونشكر لجلالتك لتظهر المتواترات وتبين على دفع الباسات
 الصانع لجميع الحالات والاصناف عنيته محمد صاحب الايات والنبات
 المفضل المبرقعة ونسبته سائر الكمالات وآله الهادين
 الشبه والفضائل الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
 من الاصلية تعاقب عليهم تعاقب الاناث اصابع
 قال الله تعالى خلق العالم جثا فيكون من الاعين بل لغاية
 فان الله

وحكمة متحققة للتأطيرين وقد نص على تلك الغاية بالعلمين فقال
 وما خلف الجن والانس الا البعدون فوجب على كل من هو
 من ملة العاقدين اجابة رب العالمين ولما كان ذلك منعذرا بل
 معرفته باليقين فوجب على كل عارف تنبيه العاقلين والارشاد الى
 الضالين بنقير من مقدمات ذات افهام وتبيين من تلك المقدمات
 المقدمة الموسومة بالباب الحاد عشر من تصانيف شيخنا وامانا
 الامام الاعظم الافضل الاكمل سلطان ارباب التحقيق سيدا وحي
 والتدقيق مفر الباحت العقلية ومذهب الدلائل الشرعية آية الله
 في العالمين وارث علوم الانبياء والمرسلين جمال الله والدين الى منصوص
 الحسن بن محمد الطهر قدس الله روحه ونور ضيقه فانها مع
 لفظها كثرة العلم ومع اختصار تقريرها كبرية الغنى وكان قد سجد
 منة فسا الفان الكتب شيئا بعين صاحبها بنقير الدلائل
 والبرهان اجابة للناس بعض الاخوان لله عاقب غنى تمامه

الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار
 الممكنات وعلى قدرته وعلمه احكام المصنوعات
 المتعاضد متشابهة اجسامها والاشياء كلال قدسه من
 مناسبة النافذات نحمدك حمد الجليل على الارض والسموات
 ونشكر لجلالتك لتظهر المتواترات وتبين على دفع الباسات
 الصانع لجميع الحالات والاصناف عنيته محمد صاحب الايات والنبات
 المفضل المبرقعة ونسبته سائر الكمالات وآله الهادين
 الشبه والفضائل الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
 من الاصلية تعاقب عليهم تعاقب الاناث اصابع
 قال الله تعالى خلق العالم جثا فيكون من الاعين بل لغاية
 فان الله

الحدينان ومصادقهما الذي ان اذ كان صادقا ^{صاحبا} للدين من بلوغ امراته
 وحائل ابنه امر الخ ^{بهم زور زانر جديستار} وبين طلبه ثم اتفقوا اجتماع ^{مروان ريدون} والذاكرة وبعض الاسفار مع
 نزلهم الاشغال وتشويش الافكار فالتفت بعض السادة فاجلوا ان يعيد النظر
 والنظر والتدبر لانت قد كتبت المراجعة الى ما كنت قد جمعت فاجبت طلبهم اذا اوجبه على
 اجابته هذا مع غلة البضاعة وكثير اشغال النافذة للاستطاعة ^{صلى الله عليه} وان اشهر في
 ذلك مستحل امراته المعربة عليه ومنقر بيله اليه وسعيه التفرغ يوم
 لحسنه في شمع الباء الى احدى عشر ومانر فيع الالباء عليه لو تفت واليه انيب
 فالقدس الروح وجه الباب الحاشي فيما يجي على عامة المكلفين ^{منه}
 اصول الدين اقول ^{سمي} هذا الباب عاشر لان التقم اختصر من كتاب
 المحمد الذي وصيحه الشيخ الطوسي رحمه الله في الصبار الذي كان ترتيب ذلك المختصر
 عاشر اربا ^{في} كان ذلك في قرن العمل والعبادة والاداء واستند عاذا ذلك معونة المعبود
 فاما الله هو الباب فعوله فيما يجي الوجوب لغة الثبوت والتقوط
 ومنه اذا اوجبت ^{في} حيويتها واصطلاحا الواجب هو ما يترتب تاركه
 اي فطره ^{خطا}

كان
 المشهود
 او بما كانا بالاصل في حق الله

على بعض الوجوه

على بعض الوجوه وهو على قسمين واجب عينا وهو ما لا يسطع عن
 البعض بقيام ^{البحر} البعض الاخرية وكفائية وهو بخلافه والعرفه من قسم
 الاول فذلك فالك على عامة المكلفين والمكلف هو الانسان
 الحق البالغ العاقل والميت والجنون ليس بمكلفين
 والاصول جمع اصل وهو ما يستل عليه غني والمدين لغة الجنا
 ومنه كاتدين ثلثان ^{الاصول} في الاصول هو الطريقة والشيعة
 وهو المراد ههنا ويستحق هذا الفن اصول الدين لان سائر العلوم
 الدينية من الفقه والحديث والتفسير مبنية عليه فانيها
 متوقف على صدق ^{وصدق الرسول} الوصول المتوقف على ثبوت الرسل وصفاته وعدله
 واصناء النبي عليه وعلمه الاصول هو ما يبحث فيه من حلال
 نية الله تعالى صفاته وعدله ونبوة الانبياء واماماته

على بعض الوجوه

ملاذون الشكر اعا

فلان الشكر انما يكون بما يناسب حلك الشكر فهو مسبوق بالقرآن
والا لم يكن شكرا والبيان فاعلم ان واجب معرفته وان كان التكليف ^{فيجب شكر}
واجبا والحكمة كما سياتي وجبت معرفته بهل فله هو والنبوة ^{فعله}
وهو الامام ومعرفة المعاد للاستئذان التكليف وجبت ^{واجب}
واما الدليل السعي فلو جهرين الاول قوله تعالى واعلم انه لا اله الا الله
والله الا الله والامر للوجوب الثاني لما نزل قوله تعالى ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار لآية لا اولى الابصار الا بالقرآن ^{الله}
عليه والهدى لمن لا كهابين يحسبه ثم لم يتدبرها وتيت ^{عقدان}
الهم على فقد برهانها اي عدم الاستدلال بما تضمنته
الآية من نكر الاجسام السماوية والارضية لما في ما من انوار
الصنع والقدرة والعلم بذلك يدل على وجود ما نعلمها

وقد رتبته وحله فيكون ^{الفطر والاعمال} الاستدلال واجبا وهو المطلق قال كل ذلك
 بالدليل لا بالتقليد اقول الدليل لغة هو المرشد والدال ^{صطلاحا}
 هو المبرهن من اعمال الشيء آخر لما وجبت المعرفة وجب ان يكون
 بالنظر والاستدلال لانها ليست ضرورية بل نظرية لان المعاني
 ضرورية مما لا يدى لا يختلف فيه العقلا بل يحصل ^{العلم} بانه سبب زبر
 العقل اليه او الاحساس به كالحكمة بان الواحد نصف الاثنين
 وان النار حارة والشمس مضيئة وان لنا خفا وغصبا ^{وضحا}
 وقوة وضيقا ^{وغير} ذلك والمعرفة ليست كذلك لوقوع الخلاف فيها وعدم
 حصولها بمجرد توجه العقل ولعدم كونها ^{البيها} متيسرة فتعين
 الاول لا لخصان العلم في امر وبرى وانظرى فليكن النظر ^{استدلال} للو
 وهو المطلوب واجبا لان ما لا ينتمى الى واجب المطلق الا له وكان مقدورا
 عليه

به العلم

عليه فهو واجب لانه اذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب فاما
 ان يفي الواجب على وجهه او لا فمن الاول يلزم تكليفه لا
 بطلاق وهو محال كما سبقت ^{والتا} بانه يخرج الواجب المطلق عن كونه
 واجبا مطلقا وهو محال ايضا والنظر هو ترتيب امور معلومة ^{للمتبادر}
 الى امر آخر وبيان ذلك هو ان النفس يضيق بالطلب ^{محمول}
 اوله ثم تحصل المقدمات الصالحة للاستدلال ^{للمتبادر} عليه ثم ينشأ
 ترتيبا يوصل الى العلم به ولا يجوز معرفة الله تعالى بالتقليد
 والتقليد هو قبول قول الغير من غير الدليل وانما قلنا ذلك
 لوجهين الاول ان الناس في العلم واختلفوا في العقلا ^{فاما}
 ان يعتقد المكلف محض ما يعتقدونه فيلزم اجتماع الناس ^{فاما}
 في بعض ما تمان ان يكون لمخرج او لا فان كان الاول ^{كان}

ذهنية

انما قبلهم الترتيب بلا حجة ومحال انما الله تعالى قد علم ان كنههم صادقين **قال** فلا بد من ذكر ما لا يمكن جهله
 احد من المسلمين ومن جهل شيئا من ذلك فخرج عن مرتبة الشهادة
 واستحق العقاب الدائم **اقول** لما وجبت المعارف المكتوبة
 المتألق اقضي ذلك وجوبها على كل مسلم اى مفسر كنهات
 ليصير المعرفة بمؤمننا لقوله تعالى فالت السرايا فمنا قل لا تشعروا
 ولكن قولوا اسامنا نقى عنهم الايمان ومع كونهم مفسرين ^{بأمرهم} بالاسمية
 والوسايلة لعدم كون ذلك با نظر والاستدلال حيث ان الثواب
 مشروط بالايمان وكان اجهل جهل المعارف مستحقا للعقاب

والافعال المذكورة
 على ما كان عليه

الدائم لان

الدائم لان كل من لا يستحق الثواب المستلزم مع اتصافه بشرط التكليف
 فهو مستحق للعقاب بالايجاب والترتبة بكسرها الى وسكونها
 جمل مستطيل فيه عكس ثبوتها اليهم واستعارتها المضاف هنا
 للحكمه الجامع للمؤمنين وهو استحقاق الثواب الدائم والتعظيم
 قال وقد مر ثبوت هذا التبع في فصول الفصل الاول
 في اثبات واجب الوجود تعالى فنقول كل معقوله ما لا يكون واجب الوجود
 في الخارج لذاته او ممكن الوجود لذاته او متعبر الوجود لذاته
 اقول المطلوب الاقصى والحمد لله في هذا الفن هو اثبات الصفة تعالى
 فلذلك ابتدئ عليه وقد تم لبيان صفاته في تفسير المعقول
 لتوفيق الدليل الاتي على بيانها وتقديرها ان تقطع
 كل معقول وهو الصيغة الحاصلة في العقل فاذ انسينا

في قوله تعالى
 فالت السرايا

الوجود الخارج فاما ان يصح انضافه لانه اذا كان له صبح
 انضافه لانه فيلحق بالوجود لانه كشيء كالباء تعاوان مع انضافه
 به فاما ان يجب انضافه لانه اوله فالاول هو واجب الوجود لانه
 وهو الله تعالى اعني الشئ هو الممكن الوجود لانه وهو ما لا يجب
 من الوجود او انما قبله فالواجب يكونه لانه احراز من الواجب
 لغيره كوجوب وجود المعاني عند حصول علتها التامة فانه
 يجب وجوده لكن لا لانه بل لوجود علتها التامة وقيد بالمتع
 ايضا يكونه لانه احراز من المتع لغيره كما متع المعلول عند
 علته وبهذا انفسان داخلان في قسم الممكن وانما الممكن قد يكون
 لغيره فلا فائدة في تقييده لانه لا لبيان انه لا يكون الا كذلك لا لاجل
 ولان هذا الشئ بذك كفاية بين يتوقف عليه
 الآية

الالفة الاولى فخواص الواجب الوجود لانه وهي خمسة الاولى
 ان لا يكون واجبا لانه ولغيره معا ولا كان وجوده مرتفعا
 عند ارتفاع ذلك الغير فلا يكون واجبا لانه هذا الخلف
 الثانية ان لا يكون وجوده وجوبه فان كان عليه والا
 لا تفترق الوجود فيكون ممكنا الثانية انه لا يكون ضار فاعليه
 التركيب لان المركب مفقور الى اجزائه المغايرة فيكون
 ممكنا والممكن لا يكون واجبا الرابعة انه لا يكون جزء من غيره
 والا لكان منفصلا عن ذلك الغير فيكون ممكنا الخامسة عند انفعال
 انه لا يكون صاد فاعليه اثنين كما سبق في خلايل
 التوحيد الثاني فخواص الممكن الاولى انه لا يكون
 احد الطرفين اعني الوجود والعدم او لا به من الاخر

^{ككفى}
 بل هما معانساويان بالنسبة اليه ^{ككفى} ففى الميزان فان
 نخرج احدهما فاما يكون بالتب ^{لست} الخارج ^{منه} لو كان احدهما
 اولى به فاما ان يمكن وقوع التعارض فان كان الاول له يمكن
 لا يكون كافيته وان كان الثاني كان المفروض اولى به وجب اليه
 فيصير للمكان اما وجبا او ممتنعا ^{لأن} المكن محتاج الى التوضيح
 لا انه لا استوى الظرفان اعنى الوجود ^{الى} العمل بالنسبة اليه
 استحالة نخرج احدهما على الآخر ^{لأن} المخرج والعلة به ^{لأن} المكن
 اليه محتاج الى المؤنث وانما قلنا ذلك لان الامكان ^{لأن} لازم
 لماهية المكن ويستحيل رفعه عنه ولا لزوم انتقاله ^{من}
 الامكان الى الوجوب ^{لأن} امتناع وقد ثبت ان الاحتياج
 لازم لامكان والا مكان لازم للمكان فلازم اللازم فليكون

الاحتياج

^{لما هو المكن}
 الاحتياج لانها ممكن وهو المطلوب قال ولا شك فان هنا
 موجودا بالضرورة فان كان واجبا ^{لأن} هو المطلوب وان كان
 ممكنا افتقر الى موجود بوجده بالضرورة فان كان ^{لأن} موجودا
 واجبا فالطلب وان كان ممكنا افتقر الى موجود ^{لأن} اخر
 فان كان الاول داء وهو باطل بالضرورة وان كان
 ممكنا آخر تسلسل وهو باطل ايضا لان جميع احاد
 تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكّنات تكون ممكنة بالضرورة
 فتشترك في امتناع الوجود ^{لأن} لانها فلا بد لها
 من موجود خارج عنها بالضرورة فليكون
 واجبا بالضرورة وهو المطلوب اقوال ^{لأن} للعلماء
 اثبات الصانع لثبوت ايقان الاول هو الاستدلال
 بانارة الحوجة الى التجميع على وجوده كما اشار اليه

في الكتاب العزيز بقوله سَنُرِيهِمْ آيَاتَنَا فِي الآفَاقِ وَفِي
الْأَنفُسِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ وهو طريق إبراهيم الخليل
 عليه السلام فإنه استدلال ^{أو قل} بالآفان الذي هو الغيبة المستلزم
 للملك المستلزم للحدوث المستلزم للتأني هو ان
 ينظر في الوجود نفسه ويتبين ^{أو قل} إلى الواجب والمكن
 حتى يتهد بوجود واجب صدر عنه جميع ماعدا
 من الممكنات واليه الإشارة في التخريل بقوله أَوَلَمْ
يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ والمصنف ذكر في
 هذا الباب طريقين معا فإشارته إلى الأول لكونه
 قادرا وسهلا وَأَمَّا الثَّانِي فهو المذكور هنا
 وتقريره ان نقول لو لم يكن الواجب ^{أو قل} موجودا
 لزوم الدور والتسلسل ^{أو قل} وللزوم بقية باطل
 فاللزوم وهو علم الواجب مثله في البطلان

فختار هنا

فختار هنا إلى بيان أمرين أحدهما بيان لزوم الدور والتسلسل
 والثاني ما بيان بطلانها ما بيان الأمر الأول فهو ان هنا ما ^{أو قل}
 متضمنة بالوجود ^{أو قل} بالضرورة فإن كان الواجب موجودا معها فهو المطلوب
 وان لم يكن يلزم اشتراكها ^{أو قل} في الامكان اذ لا واسطة
 بينهما فلا بد لها من مؤثر جسيم بالضرورة فهو شرها ان كان
 واجبا ثبت المطلوب وان كان ممكنا افتقر إلى مؤثر فشره
 ان كان ما فرضناه أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ دُورٌ وان كان ممكنا ^{أو قل} اخره
 فنقل الكلام اليه ونقول كما قلناه أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ دُورٌ فنقل
 لزومها وَأَمَّا بَيَانُ الثَّانِي وهو بيان بطلانها فنقول ما الدور
 فهو عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه كما يتوقف الف
 على ب على أو هو باطل بالضرورة اذ يلزم منه ان يكون الشيء ^{أو قل}

جسم لا بد له من مكان ضرورة وجب ان يتاكد ان لا يكون له بيتا فيكون لا يتحرك
 او منتقلا عنه وهو المتحرك ولا واسطة بينهما بالضرورة واما انهما
 حادثان فلا تعلقا مسبوقا بالغير ولا شيئا بين القديم يسبق بالغير
 فلا شيئا من الحركة والتكون بقدر لم يكن ان حادثين ادلا واسطة
 بين القديم والحادث اما انهما مسبوقان فلا ان الحركة سببان من حصول
 الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالمكان الاول ضرورة والتكون
 الاول سببان من الحصول الثاني في المكان فيكون مسبوقا بالحصول الاول
 بالضرورة واما ان كل ما لا يتخلو من الحوادث فلو حادث فلا لانه
 لو لم يكن حادثا لكان قدما وجب ان يكون مودع القدم شيئا من تلك
 الحوادث الثلاث له او لا يكون فان كان الاول لزم اجتماع القدم فيكون
 معا والشئ الواحد وهو محال وان كان الثاني لزم بطلان ما علم ضرورة
 وهو امتناع التمكن الحادث عنه وهو محال واما الاعراض فلا تعلقا
 محتاجة في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى الحادث اولي بالحادث
 واما بيان الدعوى الثانية فيلحق الحادث لما اقصفت هاهنا
 بالعدم ثامة وبالوجوه اخرى كان ممكنا فيضيق الموثر وان كان
 متحيزا فيكون المطلوب وان كان مرجحا لم يتخلف اثر عنه

لعل

فان

فيكون قد

فيكون قد سمى اشر لكن ثبت حده وانه فيلزم حدوثه ضرورة للتلازم
 وكلاهما من غير محال فقد بان انه لو كان الله تعالى موجبا لزم اما قدم
 العالم او حده وانه تعالى قال — وقد رتبته يتعلق بجميع المقدمات
 لان العلة الموجدة هي الامكان ونسبة ذاته الى الجميع بالسوية فبذلك
 قدرته عامة اقوال — لما ثبت كونه تعالى قادرا على اجملة شريع
 في بيان عموم قدرته وقد رتب فيه الحكما حيث قالوا لا يصدق
 عنه الاول حدة والتبعية حيث رتبوا انه لا يصدق سر على الشئ الا بغير
 حيث استقل الله لا يقدر على التبع والتبع حيث منع من قدرته
 على مثل بقدره ورتبوا الحكما شيان حيث ارجا القدر رتبته على سبب مقدرة
 واخوفا خلاف ذلك كله والدليل على ما رتبناه انه قد انتفى المانع با
 النسبة الى ذاته وبالنسبة الى القدر فيجب الشئ العام اما بيان
 الاول فيلزم ان مقتضى كونه قادرا هو ذاته ونسبتها الى الجميع ماقبلها
 ليجزها فيكون مقتضاها الرضا متساوي لنسبتها في الطلب
 واما ان فلا ان مقتضى كون الشئ مقدورا هو انما كانه
 في مكان مشترك بين الكل فيكون مقتضى المقدور رتبته ايضا
 مشتركة وهو المطلوب واذا انتفى المانع بالنسبة الى القادر

وحاصل ذلك ان نشأته قد
 فلا رتبته في الطلب

ان

والنسبة الى المقدار ووجوب التعلق العام وهو المطلوب لطلوعه لا يلزم من التعلق
 الواقع بل الواقع بعد مرته هو البعض وان كان قادرا على الكل ولا نشأ عن
 واقفوا في عموم التعلق ولا دعوا به مما لو وقع عويضا في بيان ذلك نشأ الله
 تعالى **قال** النسبة الى العالم لا تدفع اليه فقول الحكمة المتعينة وكل من فعل
 فعله ذلك كان عالم بارض ورة **اقول** من صفاته النبوية كونه تعالى لما
 له والعالم هو المبدأ لا يشاي بحيث تكون حاضرة منه غير غايبة عنه
 والفعل الحكيم المتقن هو المشتمل على امور غير رتبة والمسبب عن كمال
 كثرته والدليل على كونه عالما وجهان الاول انه مختار وكل مختار عالم
 اما الصغرى فقد تقدم ببيانها واما الكبرى فلان فعل المختار يرجع
 لقصد وحاجته وليس محتمل فصل شي من دون العلم به الثاني
 انه فعل الافعال الحكمة المتعينة وكل من فعل ذلك كان عالما اما الله فعل
 وهذا كظاهر لمن تدبر مخلوقاته اياها التسمية وبها يترتب على كمالها
 من خواص الفصول وكيفيته لغنى تلك الحكمة واوضاعها
 وهو يتبين في فقهه واما الارضية فما يظهر من حكمة البركة
 القلت والامور الغريبة الحاصلة فيتمها والحوادث العجيبة
 عليها ولولا ان كان في خلق الانسان والحكمة المودعة

والنسبة الى
 العالم

في انشائه وترتيب

في انشائه وترتيب خلقه وحواشيه وما يترتب عليها من المنافع
 كما انشأ سبحانه بقوله او لم يتفكروا في انفسهم فان من العجايب
 لودعة في بنية الانسان ان كل عضو من اعضائه له قوى اربعة
 جاذبه ومماسكة ومهاضمة ودافعة اما الجاذبة فتحكمها ان البذر
 لما كان دافعا في التحلل فيفسد ^{جاذبة} فيجذب بذلك ما تحلل منه ولما لماسكة
 فلا ان العنيد المجذب لزوج والعضو ايضا الترح فلا بد من ما سلكه
 حتى تفعل فيه الممانعة واما الممانعة فلا تهاجر في الغد الى ارض
 ان يكون جبرئا للتغذي واما الدافعة فهي التي يدفع الفائض مما
 فعلته الممانعة والمهيأ العضو اخر اليه واما التكل من فعل الفعل
 الحكيم المتقن فعالم ببدن التي لمن تدبر في الامور وتدبرها **قال**
 وعالمه بتعلق بكل معلوم لنفسه ونسبة جمع العلويات اليه ولانه
 حي فيصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك للاستحالة
 افتقاره الى غيره **اقول** الباري تعالى عالم بكل ما يصح ان يكون
 معلوما واجبا كان او ممكنا قد بما او حاد فاعلم ان الحكيم
 منعوا من علمه بالخير يثبت على وجه جزئي لا يفتيها بغير
 العلم الذي قلنا الغنى هو التعلق الاعتباري والدليل على قلناه

انه يصح ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك اما ان يصح ان يعلم ثلاثة
 شي كل شي يصح ان يعلم ونسبة هذه الرتبة الى جميع ما عداه
 نسبة متساوية لتساوي نسبة جميع العلويات اليه واما انه
 اذا صح له شي فيجب له ان صفاته تعادلية والصفة الذاتية متى
 صحت وجبت ولا لا تنفرد في تصانف الادب الى ان يكون البصر في معرفة
 المعنى ومحاو قال الثالثة انه تعالى قادر على كل شيء
 اقوال من صفاته النبوية كونه تعالى كقول الحكماء
 وابو الحسين البصري حياته عبارة عن محمدا تصانف بالقدر من العلم
 وقالت الاشاعرة هي صفة مغايرة لهذا الحق والحق الاول
 اذا لا يصح عدم الابد والباري تعالى ثبت انه قادر على كل شيء
 حيا وهو المطلوب قال الواح الثالثة انه تعالى قادر على كل شيء
 ثم خصص الافعال بايجادها في وقت دون آخر لا بد
 له من تخصيص هو الارادة ولانه تعالى امر ونهي وهما
 يستلزمان الازادة والكراهة بالبصر وفيه اقوال

اتفق المسلمون

اتفق المسلمون على وصفه بالارادة واختلاف في صفاتها فقال
 ابو الحسين البصري هي عبارة عن علمه بكونه الفاعل من كل المصلحة
 الداعية الى ايجادها وقال النجاشي معناه انه غير مخلوق ولا مكرم
 فعناها اذ سلبت لكن هذا المقابل بخلافه من النسيب مكانه
 وقال البلخي هي في افعال علمه بها وفي افعال غيره امر بها فان
 اراد العلم المطلق فليس بالارادة كاساني وان اراد العلم
 المقيد بالمصلحة فهو كالبوا الحسين والاسلام فيكون سائر الارادة
 لانفسها وقالت الاشاعرة وجماعة من المعنى له انها صفة ابدية
 مغايرة للقدر والعلم كصفة للفعل له اخلفوا فقال الاشاعرة
 ذلك الابد معنى قد مر وقالت المعتزلة والكرامية هو
 حادث والكرامية هو قابلية بذاته تعالى والمعنى له لا محل
 وساني بطلان الابد فاذ لا الحق ما قاله ابو الحسين والذليل
 على نبوت الازادة من وجهين الاول ان تخصيص الافعال بالايضا
 في وقت دون اخر وطوجه دون اخر مع تساوي الاوقات
 والاحوال بالنسبة الى العاقل والمقابل ليدل من تخصيص هذا لك بالخص
 القدرة الذاتية فهي متساوية النسبة فليس صالحة للتخصيص لانها من

فالوا

من شأنها التأثير والايجاد من غير نزع واما العلم المطلق فذلك
تعيين الممكن وتقرير صدوره فليس محصيا والا كان مستوعبا واما
باقي الصفات فظاهر انها ليست صالحة فذلك المحصن وعلم
خاص + مقتضى التعيين الممكن وجوب صدوره وهو العلم
على مصلح لا يحصل الا في ذلك الوقت او على ذلك الوجه ذلك
هو الامارة الشانه تعالى بقوله اقيموا الصلوة ونهى بقوله
تقربوا للموت والامر بالشيء يستلزم اراذله ضرورة والنهي
عن الشيء يستلزم كراهته ضرورة فالبارى تعالى مريد وكاسر
وحر والمطلوب فابديان الاو كراهيته تعالى هي علمه باشتغال
الفعل على المصلحة الصارفة عن ايجاد ما كان ارادته هي علمه
باشتغال على المصلحة الداعي الى ايجاد الثاني ارادته ليست
ما ذكرناه والا كانت اما معنى فلا كما قالت الاشاعرة فيلزم تعدد
الفعل ما او حاد فاما في ذلك كما قال الكواهبة فيكون محال للحادث ويرى
كاسياتي وله في غيره فيلزم رجوع حكمه الى الغاي لا اليه واما التخييل
فكما يقول المعنى له فقيه فساد ان الاقل بدنه الشيء او الكثر بسبقه
الحادث في احواله وتقل الكلام في سلسل التماسه وجود صفته

حل فاك

حل فاك الخامسة انه تعالى مركب لا نهج في صرحان يدرك وقد ورد في
بشوته له فيجب اثباته له **اقول** قد دلت الدلائل العقلية على ان
تعالى بالادراك وهو ابدى من العلم فانا نجد ثمره ضروريه بين علمنا
بالسواد والياض والصوت والهابل وبين ادراكنا لها وتلك الزيادة
مراجعة الى تأثير الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية على ان العلم
ولا لا ت عليه فيستحيل ذلك التي ابدى عليه فادراكه هو علمه جسيم
والدليل على صحة الصفات به هو ما دل على كونه عالما بكل معلوم
ومن كونه جسيما في صرحان يدرك وقد ورد في القرآن بشوته لا
فادراكه هو علمه بالمدركات وذلك هو المطلوب **قال** الحساد سنة انه
تعالى قد علم ان في باق ابدى الاله واجب الوجود فيستحيل العلم السابق
واللاحق عليه **اقول** هل صفات الأربع زمنية او جوهرية وجوب وجوده
فا القديم والابدي هو الحاصل لجمعية الازمنة المحفظة والمقدرة با
النسبة الى جانب الماضي والباقي هو المستمر الصانع لجمعية الازمنة
والابدي هو المصالح لجمعية الازمنة المحفظة كانت او فقدت بالنسبة
الى المستقبل والسرمدى لعدم الحجب والدليل على ذلك هو انه قد ثبت
انه واجب الوجود فيستحيل عليه العلم مطلقا سواء كان سابقا
على تقدير ان لا يكون قد بما ان لم يزل لاحقا على تقدير ان لا يكون باقيا
ابديا واذا استحال العلم المطلق عليه ثبت قدومه وان لم يزل وبقيته
وابديته وهو المطلوب **قال** المتابعة انه تعالى متعلم
بالاجماع والمراد بالكل هو الحرف في المسبوعة المتضمنه ومعانيه متعلم

انه اوجد الكلام في جسم من الاجسام وتفسير الاشاعرة عن معنى العقل انهم
من خلقه صفاته كونه تعالى متكلما وقد اجمع المسلمون على ذلك واختلفوا
بعد ذلك في ان كان ما ارجع الوجود في نظر يفي الى ثبوت هذه الصفة فقال
الاشاعرة هو العقل وقالت المعتزلة هو السمع وهو الحق العلم الدليل
تعالى وما ذكر دليل فليس يتنام وقد اجمع الانبياء على ذلك وثبتت
نبوتهم عنى هو قوف عليه فيجب اثباته في ما هبة كلامه فلا يفرغه
الاشاعرة انه معنى فإيم بدانه يعني عنه بالعبارة المختلفة المتغير
المغايرة للعلم والقدرة وليس كحرف ولا صوت ولا امر كلامي ولا
غير ولا استخبار ولا غنى ذلك من اساليب الكلام وقالت المعتزلة
والكلام صفة والكنائية هو الحرف وكلام صوت المركبة تركيبا معنويا
الاخير الوجه لما بين الاول ان المتأدرا الى انهم الغفلة هو متكسرنا
ولذلك لا يصحون بالكلام من لم ينصف بل ذلك كما التثابث والافراس
الثاني فما ذكره اول العقل متصور فان التصور اما القدرة التي
يصلح عنى الحرف والاصوات وقد قالوا هو عنى هذا العلم قالوا
هو عنى وبما الصفات ليست صالحة المصدر بية ما قالوا اذا
لم يكن متصورا لم يصح اثباته اذ لا يصلح مسبوقا بالصوت
الثالث فيما ينقسم به تلك الصفة اما الاشاعرة فلقوا بكون المعنى
في لوانه قائم بانه تعالى في ذاته واما المعتزلة فلقوا باختلافه في
الكنائية والكلام صفة انه قابض بلك الله تعالى فخذهم هو المعكلم بحرف
والصوت او قالت المعتزلة هو الحق انه قابض ببعي لا بد له كلاما
اوجد الكلام في الشجرة فسمعه موسى عليه السلام ومعنى ذلك متكلما

انه فعل الكلام

انه فعل الكلام لا قابلية الكلام والدليل على ذلك انه امر ممكن
والله تعالى قادر على كل الممكن او اما ما ذكره من منع وسند السند
من وجهين الاول انه لو كان المتكلم من قام به الكلام كان الجوهر الذي
يقوم به الحرف والصوت متكلما وهو باطل لان اهل اللغة لا يسمون المتكلم
الا من فعل الكلام لا من قام به الكلام ولهذا كان الرصد اعين متكلما قالوا
تكلما بحرف على لسان المصروع لا اعتقادهم ان الكلام المسموع من المصروع
فاعله الحرف الثاني ان الكلام اما المعنى وقد بان بطلانه او الحرف وبصوت
ولا يجوز فاما ما بدانه والالكان ذات حاسة لتوقف وجودها على وجودها
ليتمها ضرورة فيكون الباسمى تعاد حاسة وجودها ليتها وهو باطل الرابع
فقد منه اوجد ونه فقالت الاشاعرة بغير المعنى والكنائية بغير
الحرف وقالت المعتزلة بالحرف وهو الحق لوجه الاول انه لو كان
قد بان من بعد العقل ما هو باطل لان القول بغيره عنى الله تعالى كقول
بالاجماع ولهذا كفرت النصارى لاثباتهم فقدموا الاقنوم الثاني
انه مركب من الحروف والاصوات الذي يعلم السابق لوجوده
والفعل لا يجوز عليه العلم الثالث لو كان قد بان من الذي عليه
واللازم باطل والمعلوم مثله بيان الملازمة انه اخبر بان سائر

في الانزال ولم ير سله اذ لا سابق على الدل فيكون كذا بالواقع انه يوم
منه العت في قوله اقبوا الصلوه او لا صلف في الانزال والعت
قبح فتمتع عليه تعطل الخامس قوله تعالى ما يابسه من ذكركم من نعمهم
محدث والذكر هو القرآن لقوله انا نحن نزلنا الذكر وانزلنا
لك ولقومك وصفه بالحدوث فلا يكون قد بما فصول المصنف
الاشاعره عن معقول اشاعره الى ما ذكرناه في هذا المقام فالاشاعره
انه تعالى صادق لان الكذب قبح بالضرورة والله تعالى متين عنه
لا سيما انه النقض عليه اقول من صفاته كونه تعالى متينا
والصدق هو الاخبار الطابق والصدق هو الاخبار الغير
المطابق لانه لو لم يكن صادقا لكان كاذبا وهو باطل لان الكذب
قبح بالضرورة فيلزم من صدق الباري بالقياس وهو باطل لما بان
وابضا الكذب نقض والبارى متين من النقض فاك
الفصل الثالث في صفاته السلبية وهي سبع الاولى انه تعالى
ليس مركب والالكان مقتضى الى احسن به والمقتضى
اقول لما فرغ من اثبوتية شمس في السلبية ويسمى الاولى
صفات الاكرا من الثانية صفات الجلال وان تشبه كان
مجموع صفاته صفات جلال فلان من صفاته ما عني به سلب
العنى عنه واثبات العلم سلب الجهل عنه وكذا ما عني به
وفي حقيقة المعقول ان صفاته ليس

الا التلويح

الا التلويح او التلويح او التلويح ذاته وصفاته المحي عن نظر العقول
ولا يعلم ما هو الا هو وقد ذكر المصنف هنا سبعة الاولى انه مركب ليس
والتركيب هو ما له جزء ونقيضه البسيط هو ما لا جزء له ثم التلويح
قد يكون من جنس التركيب خارجيا التركيب لا اجسام من اجسام فكل
فهو التركيب الماهيات والحدود من الاجناس والفصول والتركيب
بكل المعنيين مقتضى الى جنس به وجوبه لا منعا تحفه وتحمله
خارجا وذهنا بدون الخارجى جنس به وجوبه على الاله سلب
عنه فبطل التركيب بكل وما سلب عن الشيء فهو مغاير له فكل التركيب
مقتضى الى الغير فيكون ممكنا فلو كان الباري جلت عظمتة مركبا
لكان ممكنا وهو محال **قال** الثانية انه تعالى ليس بحس ولا عرض ولا
فصل الكان ولا منع انكسالة عن الحوادث فيكون حادنا وهو حال
اقول الباري تعالى ليس بحس خلافا للجسمه ولا جسم هو ما له
طول وعرض وعمق والعرض هو الكمال في الجسم ولا وجود له بذاته
والدليل على كونه تعالى ليس بحس ولا عرض وجهان الاول انه لو
كان احدهما لكان ممكنا واللام باطل فاللزم لذلك بيان الملازمة
انا لعلم ضرورة ان كل جسم فهو مقتضى الى الكان وكل عرض فهو
مقتضى الى الحل وما عني بها في مقتضى الى عنيها والمقتضى
مقتضى فلو كان الباري تعالى مجسما وعرضا لكان ممكنا في الله وكان
جسما كان حادنا وهو محال وبان الملازمة ان كل جسم فهو لا محال في الحوادث

وكما لا يخلو من الحوادث فهو حادث وقد تقدم بيانه فلو كان حتما
لكان حادثا لكنه مدبر فجميع النقص **قال** ولا يكون ان يكون
في محل ولا لا فخر اليه ولا في جهة **والا فخر اليها** **اقول** وجميع من
هذان وصفان سلبيان الاول انه ليس في محل حلقا لا نصارى وجميع من
المتصونه والمعقول من الحلول هو قيام موجود به وجوده سبيل
السعة فان ارادوا هذا المعنى فليوبا طر ولا لزم افتقار الواجب
وهو محال وان ارادوا غير ذلك فلا بد من تصويره او لا ثم حكمه عليه بنفي
اوانشأت الثاني انه يغالي ليس في جهة والحكمة مقصد المتحرك وتعلق
الاشارة الحسية ونزعت الكرامة انه تغلق في جهة الغفوية كما انشأه
من الظواهر العقلية وهو باطل لانه لو كان في الجهة لكان اما مع استغناء
عنهما فلا تمل فيهما او مع افتقار فيكون محكما والظواهر العقلية لها اول
ومحتمل في موضعها لانه لما دلت الدلائل العقلية على امتناع الجسمانية
وتوابعها عليه وجب ناول غير هذا استعماله العمل بهما ولا اجمع
النقصان او التبرك لهما والا ان رفع النقصان او العمل بالنقل وطول
العقل والاشارة طراح العقل لا طراح اصله فيجب ان لا يربح الرابع
وهو العمل بالعقل فاوله النقل **قال** ولا يصح عليه اللزوم ولا له
لا امتناع التراجع عليه **اقول** الله واللذات امران وحل انبان فلا
يفتقران الى تعريفي وقد يقال فيهما اللزوم انما يركب اللزوم من حيث
هو ملازم ولا له ادراك الاشياء من حيث هو مشا وهما قد يكونان

حسب ما قد

حسين وقد يكونان عقليان فان ادراك ان كان حبا فمباح
والاعقليان اذا تقرر هذا فتقول اما الله فهو مستحيل عليه اجراما
من العقلا اذ لا صفات له تعالى وما الله فان كانت حية فلا ذلك لا
من تواجيع المزاج والمزاج يستحيل عليه والا لكان جسمان كان
عقلية فقد انشأها الحكيم الله تعالى وصاحب الشاؤون منا لان البارز
تعالى متصف بكماله الابدية لا سمي الله النفس عليه ومع ذلك فهو
مدرست لذاته وقاله فيكون لجل مدرست لا عظم مدرست بل يتم
ادراك ولا يغني بالالله الا ذلك وما المتكلمون فقد اطلقوا
القول يعني الله اما لا يتقار بعضهم بغير اللزوم العقلية او اعلم
وهو ذلك في الشرح الشريف فان صفاته تعالى واسماية توفيقية لا يكون
لغير التهميم بها الا باذن منه لانه وان كانت ذلك جازي في نظر
العقل لكنه ليس الا بدب بجواز ان يكون غير جازي من جهة
لا يغنيها **قال** ولا يتخلل في الامتناع لا اتحاد مطلقا **اقول**
الاتحاد يقال على معنيين مجازي وحقيقي اما المجازي فهو
مرة شتى اخبر لكون والفساد اما من غير اضافة شئ كما يقال
صار الخوا وما والما هو لوبا ضافة شئ كما يقال صار الزايب طبنا
اضافة الى اليه واما الحقيقي فهو مرة الشئ الموجودين شئ
واحد موجودا اذا بصر هذا فاعلم ان الاول مستحيل
عليه تعالى فطحا لاستحالة الكون والفساد عليه واما الثاني

فقد قال بعض النصارى في هذا القول بالمتبع فانهم قالوا ان هذا لا يثبت الباري
تعالى باسوة نسبة عيسى فان عنوان غيره قد ذكرناه فلا بد من تصور ان كان الله يحكم عليه
فان عنوانه ما ذكرناه فهو باطل قطعا لان الاتحاد مستحيل ونفسه لا يستحيل انشاءه فغير
المتصور ان الله فلو ان المتحد بين بعد الاتحاد ان يقاس وجوده بين فلا اتحاد كانهما شيان
لا واحد وان علمنا فلا اتحاد بل وجود ثالث وان علم احداهما فلا اتحاد لان
المعتمد لا يتحد بالوجود **قال** الذي ينبغي انه تعالى ليس على الحوادث ولا متناع النقص
عن غيره ولا متناع النقص عليه **اقول** صفاته تعالى لها اعتبار بين احداهما
التعلق الى نفس القدرة الذاتية والعلم الذاتي الى غيره الذي من الصفات
وانما يلزم الى تعلق تلك الصفات بمتنفسات تلك الصفات فالتعلق بالقدرة بالقدرة وبالعلم
بالعلم فلهذا المعنى لا يتوحد في كونها امور باعتبارية اضافية مستغنية
مستغنية بحسب تغاير المتعلق وتغايرها وما لا اعتبار الاول فثبت ان كل اربعة
التي احادته متحدة بحسب تجدد العلاقات فلو ان الله لم يكن قادر على الارسل
ثم صار قادرا ولم يكن عالما ثم صار عالما واخيرا خلقه فان المتحد فيها
ذكره هو المتعلق فان عنوانه لا يفسد والا فباطل الوجهين الاول ان كونه
صفاته حادثة متحدة لزم انفعاله وتغيره اللازم باطل فاللزم كذا لكن
بيان اللزم من وجهين الاول ان صفاته تعالى انية فتجدد وهي مستلزمة
الذات وانفعاله انية ان حدوث الصفة يستلزم حدوثها بالذات في
الحل لها وهو مستلزم لا تفعل الحل وتغيره لكن تغيبها به تغايرها
على فلا يكون صفاته حادثة وهو الطريق الثالث ان صفاته تعالى متصلا بالاسم

النقص فلو

النفس فلو كانت حادثة في مدة لزم خلق من الكمال والخلق من الكمال فيفسده
تعالى لانه عنه **قال** لا ريب ان الله تعالى لا يمتثل عليه التوحيده لان كل شيء
فموجوده لا يما تما مقابلا وفي حكمه المقابل بالضرورة فيكون جميعا
وهو واحد وقوله تعالى ان نورا النافية للابد **قال** ذهب الحكماء
والمعزلة الى استحالة وجوده بالبصر لتجسده وذهبت المجتمة
والكلية نسبة الى جوارحه ونسبة بالبصر مع المواجهه واما لا
شاعرة فاعتقدوا وتجسده وقالوا بصفته سر وفيه وتخلق
بعضهم وقل البعض المبدأ بالثبوتية لا لطباع او خروجه الشك
في الحكمة التي تحصل من سر وفيه الشيء بعد العلم به وقل بعضهم
معنى التوبة هناك تنكس لعباده المؤمنين في الاخرة والكما في
البدن المرى والحق انهم ان عنوانه بذلك انكشف انهم لم يفسد
فان المعارف تعني يوم القيمة ضرورية ولا ملا بصور سر منه
الا التوبة وهو باطل عقلا وبمعناها عقلا فلانه لو كان سرها
لكان في جرده فيكون جساما وهو باطل لما نقل من بيان الاول
ان كل من ياتي فلهو في جرده لانه ما ما مقابلا وفحكمه المقابل بالضرورة
في المزمه وفي ذلك ضروري وكل مقابلا وفي حكمه المقابل فو في
جرده واما سمعنا فلو جوى الاول ان هو يسي ٣١ لا يسأل التوبة

اجيب بل من اني ونزلي لا يلد نقلا عن اهل اللغة واذا لم يرد موسى عليه
السلام لم يرد غيري بطريق الا على التقاطع لا كانه مركبا لا يرد
غيري في ادراكك الا بغيره فليكون اثباته له بقصا الثالث انه
نعم استعظم طلب مروية ورسب الدم عليه والوحيد فقل
سنا لو انك اكلت من ذاك فقالوا ما لنا الشبهة فاخذناهم
القناعة بظلمهم وقال الذين لا يجوزون لنا اكلنا انزل علينا
الملكة او نرى ربنا لقد استكرنا في انفسهم وعقوا كبيرا **قال**
الخامسة في نفى الشريك عنه نعم للسمع والخلق فيفسد نظام الوجود
ولا يستلزم له التركيب لا شريك الواجبين في كونها واجبي الوجود
فلا بد من ما ينز **اقول** القوا المنكلمون والحكماء على سلب الشريك
عنه نعم الوجود الاول الدلائل السبعية والاعمال الانبياء حجة
هنا لعدم توقف صدقهم على ثبوت الوحدة الثانية الثاني دليل
المتكلمين ويسمى دليل التمانع وهو ما خرد من قوله تعالى لو كان فيهما
الله الا الله لفسدنا ونقرين انه لو كان معه شريك لزم فساد نظام
الوجود وهو باطل لان ذلك انه لو تعلقت ارادة احدهما بالآخر
جه متحرك فلا يخلو اما يمكن الاخر ارادة سكونه او لا فان لا يمكن فلا يخلو
اما ان يقع مرادها فينضم اجتماع المنافيين او لا يقع مرادها فينضم

خلو الجسم

خلو الجسم من الحركة والسكون او يقع مرادها فينضم فساد
احدهما الترتيب بلا مرجع ونما بطلان الآخر وان لم تكن ارادة
سكونه فيلزم من مجتهد ان لا يمنع الا بتعلق ارادة ذلك لغيره
الا انه باطل والترتيب بلا مرجع محال فيلزم فساد النظام وهو محال
الثالث دليل الحكماء ونقرين انه لو كان في الوجود وجودي
الوجود لزم امكانها وبيان ذلك انهما حينئذ يشتركان
في وجوب الوجود فلا يخلو اما يتبين ان لا مانع من
لم يحصل لثبوت وان يتبين لزم تركيب كل واحد منهما لثبوت
ومما به المتأخر وكل مركب ممكن لا يعرف فيكونان ممكنين هذا
حلف **قال** السادسة في نفى المعاد والحوال عنه نعم
اذ لو كان قادرا بقدره وعالما بعلمه وحى كبحوقه الى غير ذلك
من الصفات وهي معان قد يجهلها على ذاته فاعلم بطلانها
وقال المشتمية فانه نعم مساوي لغيره من الدوات ويمتاز
بحالة لتساوي الوهية وتلك الحالة توجب له احوالا اربعة
هي المقاديرية والعالمية والكيفية والوجودية والحال عند
صفة لموجود لا يوصف بالوجود ولا بالعدم ولا بالمعادية

ولا باليهودية والبارية فادرك باعتبار تلك العالمية الى غير ذلك
 تكلموا والمحققون من المتكلمين انه تعالى قادر لذاته عالمه لذاته الى غير
 ذلك من الصفات والصور منه الزيادة من قولنا ذات طامة
 وقادرة فقلت امور باعتبارية بل في الذهن لا في الخارج وهو كفى
 لنا انه لو كان قادرا بقدر او قادرية او عالم بعلم او عالمية
 الى غير ذلك من الصفات لزم افتقار الواجب صفاته الى
 غيره لان تلك الصفات الاحوال مغايرة لذاته فطعا وكله فغيره
 غيره ممكن فلو كانت صفاته مائة على ذاته كان ممكنات
قال السابعة انه تعالى ليس يحتاج لان وجوده
 يقتضي استغناؤه عن غيره وانما غيره اليه **اقول** من
 صفاته السلبية كونه ليس يحتاج الى غيره مطلقا في ذاته
 ولا في صفاته لان وجوده الشايت له يقتضي استغناؤه
 مطلقا عن جميع ما عداه وانما لو كان محتاجا لزم افتقاره فيكون
 ممكنات تعالى الله عنه بل البارحة جللت عظمتها مستغنى عن جميع ما
 عداه وانما هو شحذ من مرشحات جوده وذرة من ذراته **قال**
الفصل الرابع في العدل وفيه مبحث الاول العقل فاض

بالضرورة

بالضرورة ان من الافعال ما هو حسن كذا لو لم يعرفه ولا احسان
 والصدق النافع وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكلاب الضار
 ولهذا حكم بها من نفى الشرع كالملحمة والهند ولا سيما
 لو ارضى عقله لا فتيا سمع لا تنقاه قبيح الكذب حبيس
 من الشرع **اقول** لما فرغ من مباحث التوحيد شرع في مبحث
 العدل والمراد بالعدل هو تنزيه الباسم تعالى عن فعل القبيح ولا
 خلال بالواجب وما توقف معنى هذه الحسن والقبح العيني من عدم
 البحث فيهما واسلم ان الفعل ضروري في الصور وهو اما ان يكون
 له وصف باريد على حد وثقلا ولا والثاني كسر كة الساهي والناثم والاول
 اما ان لا يفر العقل من ذلك الزايد او لا والاول هو القبيح والثاني
 وهو الذي لا يفر العقل منه اما ان يتساوى فان شرج فاعله وتركه
 وهو المباح او لا يتساوى فان شرج تركه فهو المكروه وان شرج فاعله فاما
 مع المتع تركه وهو الواجب ومع جوب تركه وهو المكروه وان شرج فاعله فاما
 هذا فاعلم ان الحسن والقبح يقبلان على ثلثة معان الاول كون الشيء مفعلا
 كما نقولنا العلم حسن او مفعلة نقص نقولنا الجهل قبيح الله كون الشيء
 مفعلا للطبع كالمستلذات او مفعلا له كالعلم الثالث كون الشيء
 ما يستحق المدح على جلاله والثواب اجلا والقبيح ما يستحق طعنه

الذي عايناه والعقل اجل ولا خلاف في كونهما عقليين بالاعتبار
واما بالاعتبار **الثالث** فاختلف المتكلمون فيه فقالت الاشاعرة
ليس العقل ما يدل على الحسن والقيبح بل هو المعنى بل الشرح ما
حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو القبيح وقالت المعتزلة ولا
ما يتبين في العقل ما يدل على ذلك والحسن حسن في نفسه ولا
لقبح قبيح في نفسه سواء حكم الشارع بذلك ولا سيما من
ذلك بوجه **الاول** انا نعلم ضرورة حسن بعض الافعال كالصدق
النافع والانصاف والاحسان ومرارا الودعة والشفقة بالملكي
والشهادة لك وقبح بعض الافعال كالكذب الضار والظلم
والاساءة الى غيره مستحقة وانما ذلك من غير محاطة
شك فيه ولذلك كان هذا الحكم يترك في جملة الانسنة
فانا اذا قلنا الشخص ان صدقت تلك اعتبار وان كذبت
فك دينا واستولا من ان النبوة اليه فانه يترك في عقله بميل
الى الصدق **الثاني** وان هذا الحسن والقيبح هو الشرح لغير لزوم
الابتداء فقايد ونه واللامر باطل فاللزام مثله اما بيان اللزوم
فلمن تحقق المشروط بل هو ضرورة ضرورة وانما بيان بطلان
اللازم فلان من لا يعتقد الشخص ولا حكمه به كالمجته والمعتزلة يعتقدون

حسن بعض الافعال

حسن بعض الافعال وفي بعض من غير توقف في ذلك فلو كان انما
نعلم بالشرح لما حكم به **هو الثالث** انه لو انشأ الحسن والقيبح
العقليان انشأ الحسن والقيبح الشرعيتان واللامر باطل انشأ فكذا
اللامر ببيان الملازمة بانشاء قبح الكذب حبيبي من الشارع اذ
العقل لم يحكم بقبحه وولم يوجب كذب نفسه ولذا انشأ قبح الكذب
عنه انشأ الوتوفي بحسن ما يجزىنا بحسنه وقبح ما يجزىنا بقبحه
قال الثاني في انا فاعلون الضرورة فاضية بذلك للفرق
الضروري بين سقوط الانسان من سطحه وخروله منه على
المدح ولا يمنع تكليفنا بشيء فلا عصيان والقيبح ان يخلق الفعل
فبالتالي بعد بتعليقه والسمع **اقول** ذهب ابو الحسن الاشعري
ومن تابعه الى ان الافعال كلها واقعة بقدر مفعول الله تعالى انه لا فعل للعبد
اصلا وقال بعض الاشعرية بان ذات الفعل من الله والعبد له الكسب
وفسر الكسب بان يكون الفعل طاعة او معصية وقال بعضهم بمعناه
ان العبد اذا صهم العزم خلق الله تعالى الفعل عقبيه وقالت المعتزلة
والتوحيديون ولا ما يتبين ان الافعال الصادقة من العبد وصفاتها الكسب
الذي ذكره كلها واقعة بقدر مفعول العبد واختار له وليس مجموعا

على فعله بل له ان يفعل وله ان لا يفعل وهو الحق لوجود **الاول** اما
يحد تفرقة ضرورية بين صدق الفعل متناها بها للتقصد والالتزام
كما ان له من السطوع الى اللزوم وبين صدق الفعل لا كذا لك لا يتقصد
منه اما مع القاهر ومع الغفلة فانما تفعل على الترك في الاقل دون
التنازل لو كانت الافعال ليست منها كانت على وتيرة واجدة من غير
فرق لكن الفرق حاصل فيكون منها وهو المطلق **الثاني** لو لم يكن العبد
موجبا لا فعلا لا متنع تكليفه ولا لزم التكليف بما لا يطاق وانما
قلنا ذلك لانه حينئذ غير قادر على ما كلف به فلو كلف كان شديفا
بما لا يطاق وهو باطل بالاجماع **الثالث** واذا لم يكن مكلفا لم يكن عاصيا
بالخالفه لكنه عاصي بالاجماع **الثاني** انه لو لم يكن العبد قادرا هو
جدا لفعله لكان الله تعالى اظلم الظالمين تعالى الله عن ذلك وبيان
ذلك من فعل القبيح اذا كان صادرا منه تعالى استحالة معاقبة العبد
عليه لانه لم يفعله لكنه يعاقبه عليه اتفاقا فيكون ظاهرا تعالى الله عن
ذلك **الرابع** الكتاب العزيز الذي هو فرق بين الحق والباطل
مشحون باضافه الفعل الى العبد وانه واقع بمشبهه كقولنا تعالى
للمؤمنين ان يكونوا كالكتاب بامرهم ان يتبعوا الا انظر حتى يغروا

ما بانفسهم من بعد

ما بانفسهم من بعد سواه كمن يهمل امره بما كتب من بين حوائجهم
تعملون الى غيبي ذلك وكذلك من اثبات الوجود والوجود
واللزم والملح وهي اكثر من ان تحصى **قال الثالث** فاستح
القبيل عليه تعالى لان له صارا فاعنه وهو القبيح ولا داعي له
اليه لانه امداد اعي الحاجة المنعته عليه او الحكمة وهو في
هنا ولا له لوجان صدوره منه لا متنع اثبات النبوت
حينئذ يستحيل **قول** يستحيل ان يكون الباري تعالى
فاعله للقبيح وهو من هب المعنى له وعند الانشاع هو في
المكمل حسنا كان او قبيحا والدليل على ما قلناه وجهان **الاول**
ان القصارف عنه موجودا للذات والى الله بعد ومع وكل مكان
كذلك امتنع الفعل ضروريا اما وجود الصارف فهو العالم القبيح
والله تعالى عالم به ولما عدم الداعي فلانه امداد اعي الحاجة اليه
وهو عليه تعالى لانه غير محتاج واما داعي الحكمة الموحدة
فيه وهو ايضا لان القبيح لا حكمه فيه **الثاني** انه لو كان
عليه القبيح امتنع اثبات النبوت واللائم باطلا اجناسا فاللزم
مثله بيان اللائمة ان حينئذ لا يقع منه تصدق الكتاب الكاذب

ومع ذلك لا يمكن ان يتم بعبارة النعمة **فان قيل** يستحيل عليه ارادة
 القبيح لانها قبيحة **اقول** ذهبت الاشاعرة الى انه تعالى يريد لجميع المكاتب
 حسنة كانت او قبيحة بشر كان او غيرا ايماناً كان او كفراً لا يميز بين
 كل هؤلاء يريد له وذهب المعنوية الى استحالة ارادة الله للقبيح والقبيح
 وهو الحق لان ارادة الله للقبيح ايضا قبيحة كفعلة لان العقل كما ان
 فاعل القبيح فكل ما يريد هو لا يريد به فقول المصنف حجبنا
 بقوله المتبقي اي يلزم من امتناع فعل القبيح امتناع ارادته **قالوا**
 الله تعالى بفعل الغرض للدلالة على ان عليه ولا يستلزم تقيده بالعبث وهو
 قبيح **اقول** ذهبت الاشاعرة الى انه لا يفعل الغرض ولا كان ناقصا
 مستكلاً بل لك الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله معللة بالاحراض
 والا لكان عبثاً تعالى الله عنه وهو مذهب اصحابنا الامامية
 وهو الحق لو جازين نفلي وعقلي اما نفلي فلذلك القدر عليه ظاهر
 كقولهم انما خلقناكم عبثاً وها خالفوا الجحش والاشرك
 ليعبدوا الله واما خلقنا السموات والارض وما بينهما
 ذلك الظن اللادين كقولهم واما العقل فلهو انه كولا ذلك لزم
 ان يكون عائباً واللازم باطل فاللغو هم مثله اما بيان اللغو فمفاد

العبد قبيح والفعل

العبث قبيح والقبيح لا يتبعها طاه الحكيم واما قولهم لو كان فاعله
 الغرض لو كان مستكلاً بل لك الغرض فانما يلزم الاستكمال ان لو كان
 الغرض عابداً اليه لكنه ليس كذلك بل هو عابداً الى منفعة العبد
 او اقتضاء نظام الوجود وذلك لا يلزم منه الاستكمال **قالوا** وليس
 الغرض الاضطرار لقيح بل النفع **اقول** لما ثبت ان افعاله تعالى
 معللة بالاحراض وان الغرض عابداً الى غيره وليس الغرض حجبنا
 اضمار ذلك الغرض لان ذلك قبيح عند العقل لمن قدم الى غيره
 طعماً ما سمى ما يريد قتله واذا لم يكن الغرض الاضطرار تعين ان
 يكون للنفع **قال** ولا بد من التكليف وهو عبث من حجب ط
 عن صلي ما فيه مشيئة على هذه الابدان بشرط الاعلان
اقول لما ثبت ان الغرض من فعله تعالى نفع العبد
 ولا يقع حقيقته الا الشواكلان بما عله اما دفع ضرره
 جلب نفعه من مسقر ولا يحسن ان يكون ذلك غير ض
 كحلوا العبد ثم الشواب بفتح الابدان كاسبان في قبيح
 الحكمة بوسط التكليف والتكليف لغه ما خوزه من الكلفة
 وهي المشقة واصطلاحاً ملاذ كره المصمر حبه الله فالعبث

على الشيء هو الحمل عليه ويجب طاعته هو الله تعالى فذلك قد علم على
 جهته الابتداء لان وجوب طاعة غيبي الله تعالى للناسي والامام والوالد
 والسيّد والمنعم بانه ومتفرع على طاعة الله سبحانه وهو لا يعلم
 به مشقة احتراز عما لا مشقة فيه كما البعث على التكليف المستلزم
 وأكل المستلزم من الاطعمه وقوله بطلان السلام اى شرط اعلام المكلف
 بما كلف به وهو من شرائط حسن التكليف وشرائط حسنه
 فلان الاول عائد الى التكليف نفسه وهى امر بربع الاول انتفاع
 النفس فيه لانه فيجوز **الثاني** نقله على وقت الفعل **الثالث** امكان
 متعلقه لانه يفتح التكليف بالمستحيل **الرابع** ثبوت صفة تارة
 على حسنه انه لا يتكليف بالمراساة الثانية عائدة الى المكلف وهو
 قائل التكليف وهى امر بربع اللفظ عليه بصفات الفعل من كونه
 حسنا او قبيحا **الثانية** علمه بقدر ما يستحق كل واحد
 من المكلفين من ثواب او عقاب **الثالثة** قدرته على
 اتصال المستحق **الرابعة** لونه غنى فاعل للقبيل الثالثة عائدة
 الى المكلف وهو محل التكليف **الخامسة** لانه الاول قد مره على الفعل
 لاستحالة التكليف بما لا يطاق كتكليف الاعشى بنقط

المصحف ولرفن

موق

المصحف والرفن الطمان **الثاني** علمه **الثالث** بما كلف به اوف امكان علمه به
 فالجاهل المتمكن من العلم غيبي معذور **الثالث** امكان الله الفعل
 ان توقف على ذلك التواضع ثم متعلق التكليف املا علم او ظن او ميل
 املا العلم فاما على فكا العلم بالله وصفاته وعنده له واليقين والامانة
 والمعاد او سعي كالتسرعيات واسا الظن فكا في جهده القبلة وانما
 العمل فكا لعبادات **قال** ولا كان مغفيرا بالقبيح حيث خالق
 الشهوات والميل الى القبيح والنفور عن الحسن فلا بد من راجح
 التكليف **اقول** هذا الشارح الى وجوب التكليف الحكمة
 وهو مدح هيب المعترلة وهو الحق خلافا لما لا يشعني انه فانهم
 لم يوجبوا على الله تعالى شيئا لا تكليف ولا غيره والذليل على ما
 قلنا انه لو كان الله تعالى فاعلا للقبيح وبيان ذلك انه خلق
 في العبد الشهوات والميل الى القبيح والنفرة **الثاني** عن الحسن
 فلو لم يقهر عبده وتكلفه بوجوب الواجب وفيه القبيح وعينه
 وتوعد **الثاني** كان مغفرا له بالقبيح ولا طاعة بالقبيح فيجوز
قال والعلم غير كاف لاستسهال الذم فضاء الوطء برادون فاجبه
اقول هذا جواب سؤال مقدس يقرئ السؤال انه لم

برادون فاجبه

لم لا يكون العلم باستحقاق الذم على التقي من اجزائه والعلية
 مستحقا للمدح على احسن داعيا اليه وجيئنا لاحاجة التكليف
 بحصول الغرض به وبه اجاب المصنف بان العلم غير كاف لان كثير
 مما يستلزم الذم على التقي مع قضاء الوطر منه خاصة مع
 حصول الدواعي الحسنة التي هي في الاكثر بل يكون قاهرة للذم
 العقلية **قال** وجهه حسنة التعريض للشوايب اعني الذم المستحق
 المقارن للتعظيم والاحلال الذي يستحيل الاستدابة **اقول** هذا البغ
 جواب سؤال مقدر تقدير السؤال ان جهة حسن التكليف
 اما حصول العقاب وهو باطل قطعا وحصول الثواب
 وهو باطل ايضا الوجهين **الاول** ان الكافر الذي يموت على كفره مكلف
 مع عدم حصول الثواب **الثاني** ان الثواب مقدر وراي ابتداء
 فلا قابلية في توسط التكليف اجاب عنه بان جهة حسنة هو
 التعريض للثواب لا حصول الثواب والتعريض عام بالنسبة
 الى المؤمن والكافر وكون الثواب مقدر وراي ابتداء
 مسلم لكن يستحيل الاستدابة من غير توسط التكليف لانه
 مشتمل على التعظيم والاحلال وتعظيم من لا يستحق التعظيم

فيه عقلا وقول المد

فيه عقلا وقول المصنف وتفسير الثواب انه النفع المستحق فالنفع
 يشتمل الثواب والتفضل والعوض فيفيد المستحق خرج التفضل
 وبقيت مقارنته العظيم خرج العوض **قال** **الحكاية** من انه تعالى
 يحب عليه فعل اللطف وهو ما يقرب الى الطاعة ويبعد عن العصية
 ولا حظ له في التمكن ولا يبلغ الا كما التوقف عن فرض المكلف عليه
 لان المراد لفعل من غير ان يعلم انه لا يفعل الا بفعله المراد
 من غير شفقة لولم يفعله لكان ناقضا لغيره وهو قبيح
 عقلا **اقول** ما يتوقف عليه ايحاء الطاعة وامتناع العصية
 نامة يكون التوقف عليه لانه ما يريد ولا يقع الفعل وذلك كالفعل
 والانه نامة لا يكون كذلك بل يكون المكلف باعتبار التوقف عليه اذ هو قريب
 الى فعل الطاعة وامتناع العصية وذلك هو اللطف وقوله ولا خط
 له في التمكن اشار الى القسم **الاول** كالفعل فانها ليست لطف ولا فعل
 بل شرط في امكانه وقوله ولا يبلغ الا كما لانه لو بلغ الا كما لكان
 للتكليف اذا قرر هذا فاعلم ان اللطف نامة يكون من فعل الرب عليه
 وانه يكون من فعل المكلف فيجب عليه نامة اشعاره له او ايجاده عليه
 ونامة من فعل غيره فيشترط في التكليف العلم به واجاب الله
 ذلك الفعل على ذلك الغي واشباهه عليه وانما قلنا بوجوب ذلك

كله على الله لو كان ناقضا لغرضه ونقص الغرض من قبيل عقلا
وبين ذلك ان المراد من غي فعله من الافعال ويعلم المراد
ان المراد منه لا يفعل الفعل المظاير فعل بفعله المراد مع المراد
من نوعه لا طرفة ومكانة او امر سأل اليه او السعي اليه وانما
ذلك من غي مشقة عليه في ذلك فلو لم يفعل ذلك مع تصحيح
وارادته لعلة العقل لا تصلا فيه وذموا على ذلك فذلك القول
في حق الباري تعالى في ابقاء الطاعة وارتقاء المعصية لولم
يفعل ما يتوقف عليه كان ناقضا لغرضه ونقص الغرض من قبيل
قول الشافعي فانه تعالى يجب عليه فعل العوض الامام الشافعي عنه
ومعنى العوض والذبح المستحق كالحالي من تعظيم واجلال والا كان
ظالما تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ويجب ان ياراه على الله
ولا كان عبثا **قول الامام الحاصل** لا يحصل انما ان
يعلم فيه وجه من وجوه القبيح فذلك يصدر من خاصه
او لا يعلم فيه فذلك فيكون حسا وقد ذكره كرسى الامام
وجوه **الاول** كونه مستحقا **الثاني** كونه مستحقا على النفع او اريد
العائد الى المتالم **الثالث** كونه مستحقا على دفع الضرر الى اريد
عليه **الرابع** كونه يجرى العادة **الخامس** كونه مستحقا على وجه آخر

وفذلك الح

وذلك الحسن قد يكون صادرا عنه تعالى وقد يكون عتافا مما كان
صادرا عنه تعالى وجه القبح فيكون فيه امران احدهما العوض عليه ولا
كان ظالما تعالى الله عنه ويجب ان يكون ما يدا على الامم الى حلال في
سند كل عاقل لانه يقبح في الشاهد ابلاد بشخص لتعويضه عوض
الماله من غي زياده لا شمله على العيشة ونيلها انما اللطيفة
امال المتالم وليس يخرج عن البعث واما ما كان صادرا عن
مما فيه وجه من وجوه القبح فيجب عليه الا تصلا المتالم من المولى
يعلم له ولد الله السمع عليه ويكون العوض هنا مساويا للاله ولا
كان ظالما فظنا **قول الامام الشافعي** العوض هو النفع المستحق كالحالي
من تعظيم واجلال بخير المستحق خراج المفضل وهذا المخلوق
المتعظيم من الثواب **الثانية** لا يجب دوام العوض لانه كحسنه والشاهد
مركوب الا هو كخطيئة ومكابدة المشاق العظيمة لنفع ينقطع قليل
الثالثة العوض لا يجب حصوله في الدنيا وقد لا يكون كماله في الدنيا
المصلحة في تأخره بل قد يكون حاصله في الدنيا وقد لا يكون **الرابعة** الذي
يصل اليه عوض المله في الاخرة اما ان يملك من اهل الثواب من اهل
العقاب فان كان من اهل الثواب فيكفيه ارضاه احواله اليه

٢

ان يفرق الله تعالى على الافاء او يفضل الله عليه بشيئا وان كان من اهل العقاب
اسقط عنه الجازا من عقابه بحيث يظهر له التخفيف بان يعرف
القدر على الاوقات **الخامسة** لانه الضاد من عنايا امره تعالى او باجته
والضاد من غنى العاقل كما كجم العجايا وكذا ما يصد عنه من قوت
المنفعة لعلمه الغنى واشتغال الغنى بالحاصل من غنى فعل الصلح
ذلك كله على الله تعالى بعد له وكبره **قال الفصل الخامس** في التواضع
هو الانسان المحي من الله تعالى بغير واسطة احد من البشر **قال الما**
فرغ من صحبت العدل امدف ذلك بحيث النوع لغيره على اقله من
فانه هو الانسان المحي من الله تعالى بغير واسطة بشر فيقبل الانسان كرجل
ويقبل المحي من الله كرجل المحي من غيره ويقبل عدم واسطة بشر يخرج
الامام والعالم لانهما يجعلان عن الله تعالى واسطة الله اذا تفرع هذا
علم ان النوع مع حسن خلقا بل اجماع واجبة الحكمة خلافا للاسناد
والدليل على ذلك هو ان المفضل من الاجاد اختلف في المصلحة
العابدة اليهم كان اشغافهم على ما فيه مصالحهم ودرهمهم
فيه بفسادهم واجلها الحكمة وذلك اما في احوال معاشهم او
احوال معادهم اما احوال معاشهم فلهذا كانت الضرورة
واجبة في حفظ النوع الانساني الى الاجتناع الذي يحصل معه

مفارقة كل واحد

مقاومة كل واحد لصاحبه فيما يحتاج اليه مستوفى ذلك الاجتماع بخلاف
وتنظيمه على خلاف ما يحتاج اليه كل نفسه وانما المنفعة للمعاد من غير
بفضي ذلك الى فساد النوع واشتغال الله وانقضت الحكمة وجوده
بغيره بشيئا يحرق بين النوع بحيث يتقاد كل الى امره ونهيه
من جهة نفسه ولو توفى ذلك التشرع اليهم كصل ما كان او لا ذلك
لم يبق في نفسه عقله وبطل يوحه طوره فلا بد حينئذ من تشرع
متمم بايات تدل على صدق الله في التشرع ذلك التشرع مطلقا
له عن مرتبه بعد فيه المطيع ويتوصل فيه العاصي ليكون ذلك
ادعى الى انقيادهم لامرهم ونهيهم وانما احوال معادهم فلهذا كانت
التعاقب الاخرية لا تحصل الا بحال النفس المعاصي الخفية والامور
الصاحية وكان التعلق بالامور الدنيوية وانغماس العقل في الملاهي
الدنيوية مانعا من ادراك ذلك على الوجه الانتم والبرج للمعاصي والحاصل
ادراكه لكونه مع تحالط الشك ومعارضة الوهم فلا بد حينئذ من
شخص لم يحصل له ذلك التعلق المانع بحيث يقرر لهم الدلائل
ويوضح لهم الحكم مع التيقن او يقرر ما يثبت اليه
عقولهم ويبين لهم ما يثبت اليه ويدكرهم بمبهم
وعالهم ويقرر لهم العبادات والامور الصاحية ما هي وكيف هي

على وجه لو حجب العلم الزنقي سند بهم ويكرهها عليه لم يستحق
التذكير بالكره بل كى لا يستولى عليه السهو والسيان اللذان
يهاكما لطبيعة النسيان فلا انسان وذلك الشخص لم يقصر الله الا
المعاش والمعاد هو النبوة فالله تعالى واجب الحكمة وبالمطابقة **فان**
صباحنا الاول في نبوة نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول
الله صلى الله عليه وآله يظهر على يده المعجزات والافعال والشفاعة الفخيرة
ونوع الماس من اصابه واشيع الخلق الكثير من الظواهر البهية
وتسبح الحصى فكيف وادعى النبوة فيكون صادقا والالهم الكفيلين
بالفريق فيكون **محلا** **اقول** لما كانت الصالحة تختلف باختلاف
الامكان والاشخاص من كماله فيختلف احواله في كيفية
العالم واستعمال الادوية بحسب اختلاف مزاجه في تنزيهه
في المراتب بحيث يعالج في وقت ما بحسب معالجه به في امكان النبوة
والشريعة في مختلفين بحسب اختلاف مصالح الوقت والخلق في امر ما لهم
واستخافهم وقال من السمع في سماع الشرايع بعونها ببعض الى
ان انتهت النبوة والشرائع الى نبينا محمد صلى الله عليه وآله الذي
اقبض الحكمة لولا نبوته وشريعته فاستخفى من المايهات
باقباض بقاء التكليف والدليل على صحة نبوته عليه السلام هو

انه ادعى النبوة

انه ادعى النبوة وظهر المعجزات به وكل من كان كذلك كان نبيا حقا
فخرج الى بيان امور ثلاثة الاول انه ادعى النبوة الثانية ظهر المعجز
على يد الثالث انكم من كان كذلك فهو نبي اما الاول فلهذا ثبت
اجماع عام من الناس بحيث لم ينكر احد من الناس واما الثاني فلان
المعجز هو الامر الخارق للعادة المطابق للدعوى المتعددة على الخلق
الايتيان بمثلها ما اعتبر خرق العادة اذ لو لم يكن معجز الخلق
الشمس من مشرقها واتمام طائفة الدعوى فذلك الله على صدق مد
عنه اذ لو خالف كما في قصة مسيلة لما دل على الصدق ولما اتفقت
على الخلق فلانه لو كان الامر في الوقوع مما دل ايضا على النبوة والاشك
في ظهور المعجزات على يد نبينا عليه السلام وذلك معلوم بالتوا
ثر الذي يفيد العلم به ضرورة فمن ذلك القرآن الكريم الذي
يخاطب به العرب فطلب منهم الايمان بمثلهم فلم يقدروا
على ذلك وعجزت عنه مصارع الخطباء من العرب والعجم حتى
دعاهم عجزهم الى محاميتهم وسنا قصته الذي حصل له
ذهاب نفوسهم واسمهم وبني ذرا منهم ونسائلهم
مع انهم كانوا قد اسرعوا على دفع ذلك لتمكينهم من صفوة الانبياء

ونراهم مع انهم كانوا اقدم اهل الفصاحة والبداغة والكلام والخطب والمناظرة
 والاجوبة فعلموا ذلك الى المحاربة دليلا على عجزهم انما اكلوا الخبز
 الاصعب مع الخبز الابسل الا انهم عنده ومن ذلك الشقاق القبيح
 الماس بين اصابعه وشبل الخلق الكثير من الطعام القليل ونسبح بحمده
 في كل يوم وكلام الذي لم يسمع وحديث الخلق وكلام الحمقى والفتنة
 والاخبار بالمعيا والسجادة دعابة وغير ذلك كلها بحسن كثيرة وقد
 معلوم في كتب المعاني والنوادر حتى حفظ منه ما ينبغي على الاقل الذي
 اعظمها واشهرها الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
 من خلفه لانه له الطيار ولا تحته السم ولا يجاوز الرملة ولا
 يجلي الظلم الاية واما التي لست فلانه لو لم يكن صادقا لكان
 كاذبا في دعوى النبوة وهو باطل اذ ينهم منه اعز المكلفين بانبياء
 الكاذب في ذلك فليس لا يفعله الحكيم **قال الشيخ** في وجوب عصيته
 العصية لطف بفعاله التي تعجز المكلف بحيث لا يكون له ان يترك الطاعة
 وامر يكاب العصية مع قدرته على ذلك لانه لو كان له ان يترك الطاعة
 بقراله فانفت فابدا البعثة وهو محال **قوله** ان العصية
 يشترك فيها وفي الاطراف المقربة ويحصل له نريد على

لاجل سلكه

لاجل سلكه فتفقدنا لطف بفعاله التي تعجز المكلف بحيث لا يكون له ان يترك الطاعة
 معصية مع قدرته على ذلك وفيه ببعثهم الى ان المعصية كما يمكنه الا
 نسيان بالمعاصي وهو باطل الا ان استحق مدحا او نقيرا هذا وانما ان
 الشاختلفوا في عصية الانبياء عليهم السلام فيكون الخواص عليهم السلام
 ثوب وعندهم كل من يكفر واكثوبة جنة والاقدام على الكبار ومنهم
 من منعوا عن الاستهوان وجوزوا الصغار سهوا والامامة او عصية
 مطلقا عن كل عصية عمدا وسهوا وهو الحق والوجه **الاول** ما اشار
 اليه المصنف وتقر به انه لو لم يكن الانبياء معصومين لانفت فابدا البعثة
 والملائكة باطل فالمراد من مثله بيان الملازمة انه اذا جازت المعصية عليهم
 لم يحصل الوثوق بعصيته فلو لم يكن كذلك لكان حبيس عليهم وانما لم
 يحصل الوثوق بقولهم لم يحصل الاستقبال بامرهم ونهيهم فاستغنى فابدا
 بعصيتهم وهو محال **الثاني** لو صدر عنهم الذنب لوجب انبياء عليهم جنس
 محال لانه فيجب فيكون صدور الذنب عنهم محال وهو المعنى **الثالث**
 فانه معصوم من اقل عمره الى اخره لعدم انقياد القلوب الى طاعة من
 منه **الحكم** في سائر عمره انواع المعاصي والكبائر وما تنفر النفس منه
اقول ذهب القائلون بعصيتهم فيما نقلناه عنهم الى انهم

بما بعد الوحي ولا ما قبله فتعوا عنهم الكفر ولا ما على الذنب وقال أصحابنا
بوجوب العصمة مطلقا قبل الوحي وبعد الى اخره والذليل عليه ما ذكره
المصنف رحمه الله من ظاهره انما ما ورد في الكتاب العزيز من الاخبار مما يوجب
صدور الذنب عنهم فحول على ذلك اللوح جميعا بين ما لا العقل عليه
وبين صحة النقل مع ان جميع ذلك قد ذكره وجوده ومحال في موضع
وعليك بل انك بطنا الحكمة في قوله لا نبي الا الذي رتبته السبل في النبي
علم الهدى للموسى رحمه الله وغيره من النبي ولو لم يحو الى الله
لذكرنا نبذة من ذلك **قال الذليل** يجب ان يكون افضل اهل زمانه ليقع
تقديمه المفضل على الغافل عقله وسعاده في الدنيا فهدى الى الحق
احق ان يبعث من لا يهدى الى الهدى فالكيف يكون **قال**
يجب انصاف النبي بجميع الكالات والفضائل ويجب ان يكون في ذلك
افضل واكمل من كل واحد من اهل زمانه لانه يقع من الحكم الجبري
ان يقدم المفضل المحتاج الى التكميل على الغافل المكمل فلا يسمعا انما
عقلا وتظاهرا فيفصح وان شاهد ان يجعل منه باخ الفقه بمقتضى ما
على ابن عباس وغيره من الفقهاء يجعل منه باخ المنطق مقفلا
على ارسطو ومنه باخ النسخ مقفلا ما على يسويه والخليل وكذا في كل

فمن من الفنون

فمن من الفنون وما سمعنا ما اشار اليه سبحانه في الآية المذكورة
وغيرها **قال الخامس** يجب ان يكون منزها عن اثناء الابد
وعنه لا يشاؤون الى ابد الخلقية والعيرب الخلقية الى ابد تلك من
النفوس فيسقط بحمله من القلوب والمطرب خلافة **اقول** ان الله
للمطرب من الخلق هو لا تنقياد التام للنبي واقبال المطرب عليه
وجب ان يكون متصفا بما وصفه محمد من كمال العقل والذكاء
اللفظي وعلو السهو وقوة الاري والشهامة والنجدة والعفة و
الشجاعة والكرم والشجاء والجرم والاشارة والغنى والافادة والوقار
والترفع واللين وغير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب
النفق منه وذلك بالانسية البهية الى الخارج عنه كما في آية الا
باه وعلم الامهات وما بالانسية البهية فاما في احواله فكل الامم
على الطريق وبالحالة الارفال وان لا يكون حاكما او حجاجا او زبلا
او غير ذلك من الضايغ الوديلة وما في اخلاقه فكل حقد والجمل
والحسد وانقضا والغلظة والنجس والجبن والمجون والحسد على الدنيا
ولا يقابل عليه ما مراعاة اهلها ومضافاتهم في اوامر الله وغير ذلك
من الودائل وما في طباعه فكل الرين والجدل من الجنون والبلحم

والبلد والابنه لما في ذلك من نقص الوجه لم يقطر محله من الغلب
قال الفصل السادس الامامية وفيه مباحث الاقل الامامية رياسة
 عامة في امور الدين والدنيا الشخص من الاستحسان وهي في عظام
 لان الامامة لطيف فانما تعلم قطعا ان الناس اذا كان لهم رئيس
 مطاع لتصف المظالم من الظالم ويورد الظالم عن ظلمه كان الى
 الإصلاح اقرب ومن الفساد أبعد وقد تقدم ان اللطف واجب **اقول** هذا
 البحث وهو بحسب الامامة ومن يتابع النبوة وفروعها والامامة رياسة
 عامة في امور الدين والدنيا الشخص المستحق المسماة رياسة شخص قريب
 والجنس البعيد بالنسبة وكونها عامة فصل يفصلها عن ولاية
 القضاء والوزار وفي الدين والدنيا بيان لما عطفها فانها لا تكون
 في الدين فكل في الدنيا وكونها الشخص المستحق في الشافعية اشارة الى امرين
 احدهما ان مستحقها كان شخصا معينا معهودا من الدين ولا
 سواه لا اي شخص اتفقوا وبانها لا يجوز مستحقها اكثر من
 واحد في عصر واحد خلافا للزيدية وخاد بعض الفضلاء التعريف
 بحقوق الامامة **وقال** في نصوصها الامامة رياسة عامة في امور
 الدين والدنيا الشخص المستحق للاحق الامامة واحيى بهذا عن بغير من اليه

الامامة مضمون

الامامة مضمون المولاهة فان رياسة عامة لكن ليست بالامامة والحق ان ذلك
 يخرج بقيد العموم فان الشايب المذكور لا رياسة له على امامه فلا يكون
 رياسة عامة ومع ذلك كله والنص لا ينفك عن التطبيق على النبوة فيراد في حق
 النيابة على النبي بوجوب اسطة بشرا اذا عرفت هذا واعلم ان الناس يختلفون
 في الامامة هل هي واجبة ام لا فقالت الخوازم انها ليست واجبة ومطاع
 وقالت المعنوية والاشاعرية بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت
 الاشاعرية والاك معلوم سمعوا وقالت المعنوية عقلا وقال اصحابنا
 الامامية هي واجبة عقلا على الله وهو الحق والدليل على خفية امر ان
 الامام لطف وكل للطف واجب على الله تعالى الامامة واجبة على الله اما البكر
 فقد مر بيانها وما الصغير في حق ان اللطف كما عرفت هو ما يقرب
 الى الطاعة ويبعد عن المعصية وهذا المعنى هو حاصل في الامامة وبيان
 ذلك ان من عرف قول يد الدهم وجرب من احد السياسه علمه
 ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيما بينهم يورد الظالم عن
 ظلمه والناهي عن بغيه ويتصف المظالم من ظلمه ومع ذلك كله
 على اقل من العقلية والوصاف الدينية ويورد من علم عن المناسبات
 الموجبة لاختلال انتظامها من معاشهم وعن الفساح الموجبة

للوفاة معادهم بحيث يخاف كل مواخذة على ذلك كالتوا الى الصلاح
 اقرب ومن انفسا بعد ولا يعنى باللفظ الا ذلك فيكون الامام مطلقا
 وهو المطلوب واسلم ان كل ما دل على وجوب السوء فهو الالحاد
 الامامة والامامة خلافة عن النبوة قائمة بمقامها الا في تلقى الوحي الملقى
 بلا واسطة فكما ان تلك واجبة على النبي فكذلك هذه واجبة على
 بوجوبها على الخلق قالوا يجب عليه نصب الوحي ليس للرفع الضرر عن
 النفس ولم يرفع الضرر واجب قلنا لا تنزع في كونها اذ اذ في الضرر وكذا
 واجبة في التنزع في تفويض ذلك الى الخلق لما في ذلك من اختلاف
 الواقع في تعيين الائمة فيؤدي الى الضرر المطلوب من الله وانما
 اشتراط العصمة وجوب النص برفع ذلك **قال الشافعي** يجب
 ان يكون الامام معصوما ولا تسلسل ان الحاجة الداعية الى الامام
 هي من الظاهر عن ظاهره ولا تنفك المعلوم منه فلو لم يكن غير
 معصوم افتر الى امام اخر وتسلسل ولانه لو جعل المعصية
 فاما ان يجب الاكثار عليه او لا فان وجب الاكثار عليه سقط
 محله من القلوب وانتفتت فائدة نصبه وان لم يجب سقوط وجوب
 الاسم بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولانه حافظ

للشرع فلا بد

للشرع فلا بد من معصية ليقوم في زيادة والنقصا واخوله تعالى لا ينال عهدكم الظالمين
اقول لا بد وجوب الامامة شرعا بين الصفات التي هي شرطية في
 الامامة فنفي العصمة وقد عرفت معناها واختلف في اشتراطها للامام
 فاشتراطها اصحابنا الاشعري والاسماعيلية بخلافنا فالتبا في الفرق بين
 المعتزلة على مذهب اصحابنا بوجوب الاول انه لو لم يكن الامام معصوما
 لزم عدم تنافي الآية والملازم باطلا للملزم مثله بيان الملازمة ان قد
 بينا ان الغلة المحوجة الى الامام هي دفع الظالم عن ظاهره ولا تنافي
 منعه عن ان يسيء على ما فيه مصالحهم ومنعه عن ما فيه مفسدهم ولا
 غير معصوم لا غير الامام اخر برده عن خطايته ونقل الكلام
 اخر ويلزم عدم تنافي الآية وهو باطل التا لو لم يكن معصوما كان
 المعصية عليه ولنفرض وقوعها وجب ان يلزم انما اشفافا بانه نصبه
 او يقطر الاسماء المعرفه والنهي عن المنكر والملازم بنفسه باطل فكل الموزم
 بيان الملازمة انه اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجب الاكثار
 او لا فمن الاول يلزم سقوط محله من القلوب وان يكون ما هو
 ان كان امرا ومنه يتبع ان كان ناهيا وجب ان ينفذ فائدة
 المطلوبة من نصبه وهي تعظيم محله من القلوب والانتفاء

لا مبرر ونفيه ومن الثابت علم وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وهو ظاهر إجماعنا الثالث أنه حافظ للشريعة وكل ما كان كذلك وجب
 يكون معصوما أما الأول فلهذا المحفوظ للشريعة أما الكتاب والسنة المبررة
 أو الإجماع أو الآية الأصلية أو القياس أو الجمل لو أحدا والاستصحاب
 وكل واحد من هذه غير صالح للحافظة أما الكتاب والسنة فلهذا
 غني وإين بكل الأحكام مع أن الله وكل واقعة حكما بحصوله
 وأما الإجماع فلهذه جهات الأول تعدد في أكثر الوقائع مع أن الاستدلال
 واقعة حكما الله على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الإجماع حجة
 فيكون الإجماع غير مقيد بجواز الخطأ على الكل وأحد منهم فلا
 على الكل وجواز الخطأ على الكل أشار بقوله نعم أنما فان مات
 أو قتل انقلبتم على أعقابكم وخالفكم إلا أن جعلوا بعدى
 كفارا يضرب بعضهم برقاب بعض فان هذا الخطأ لا يجوز
 إلا إلى من يجوز عليه الخطأ وطعا أو لا يقدر الإنسان لا نظير
 السمع لعدم جواز ذلك عليه وأما الآية الأصلية فلا بد من
 منها أن تغلق أكثر الأحكام فيبقى الأصل براءة الذمة وانما
 من الله لا يحصل بعينه بسلب غير النص أما لا يفسد

من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإدخال الظن والظن
 لا يغير من كونه شيئا حقيقيا والدليل في دفعه القياس وذلك
 لأن مبرر شرعنا على اختلاف المنطق لا وجوب الصوم أو غيره من
 تحريمه أو شره أو اتفاق الاختلاف في وجوبه من البول والغائط
 والاتفاق القدر خطا والظواهر الكفارة هذا مع أن الشارع قطع
 يد سائر القليل دون غاصب الكثير والجدل بقدر التناوب
 فيه أربع شهادات دون الكفر ذلك كله بين القياس وقد
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله نعم هذا الأمر وفي هذه بالكتاب
 بالسنة وفي هذه بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا فليق
 أن يكون حافظ للشريعة أو الإمام وذلك هو المذهب وقد أشار
 تعالى في قوله ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى
 الأمر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم وأما أن

فلا تارة اذا كان حافظا للشريعة لو لم يكن معصوما لما امن
 في الشريعة من الزيادة والنقصان والتغير والتبدل الى ما يبع ان
 غير المعصوم تامة ولا شئ من الظالم يصاح للامامة اما
 الصغرى فلا ان الظالم يصنع الشئ في غير موضوعة وفي المعصوم
 كذلك واما الكبرى فلقول تعالى ان نبأ محمد في الظالمين والبر
 بالعدل على الامامة بدلالة الآية على ذلك والثالث
 الامام يجب ان يكون معصوما عليه لان العصمة من
 الامور الباطنية التي لا يعلمها الا الله تعالى فلا بد من
 تعيين من تعلم عصمته او ظاهري معجزة به بدل على صدقه
 اقول هذا اشارة الى الطريق الى التعيين الامام
 وقد حصل الاجماع على ان التخصيص من
 الله ورسوله او امام سابق بسبب مستقلة تعيين الامام
 وانما الله انه هو كونه جبه جبه ام لا فمعنا هي اشارة الامام مستقلة

الامام
 والحق الاول

الامامة من ذلك مطلقا والاول الطريق الا ان لا نأخذ بها
 ان العصمة شرط في الامامة والعصمة امر حقا لا مطلقا لاحد عليه الا الله
 تعالى ولا يحصل جبه في العلم على اي شخص في الا باسلام عالم الغيب وذلك
 يحصل بامر بين احدهما اعلامه معصومه كالنبي يخبرنا بعصمة الامام
 وتعيينه وانما اظهرها المعجزة يد الدال على صدقه في اوتامه الامامة
 فقال اهل السنة اذا بايعت الامامة شخص غلب عندهم استعداده لها
 واستولى بشوكه على حفظ الاسلام صانها ما ما وقالت الزيدية
 لا فاطمي عالمه رآه خراج بالسيف والدمع الامامة فلهو امام وحقق
 خلاف ذلك الوجهين الاول الامامة خلافة عن الله ورسوله
 فلا يحصل الا بقولها الثاني ان اشارة الامامة بالبيعة او الدعوة تقتضي
 الفسنة لاحتمال ان يبايع كل من له شخص او يدعي كل فاطمي عالم الامامة
 فتتبع الحاشية وانما اذنب قال الشيخ يجب ان يكون الامام افضل الى
 عتبة كاقدم في الذي عليه السلام اقول يجب ان يكون الامام
 افضل اهل زمانه لانه مقدم على الكل فلو كان فيهم من هو افضل
 لهم تقديمه المفضل على الفضل ويرفعه مقدا وسعوا وقد تقدم
 بهانه في النبوة قال الحسن الامام بعد رسول الله صلى الله عليه



والله على ابن أبي طالب بالنسبة التي هي عليه السلام ولا ينفصل
 لقوله تعالى وانفسا وانفسكم ومساوي الا فضلا افضل ولا يحتاج النبي عليه
 السلام اليه في المباهلة وكان الامام يجب ان يكون معصوما ولا
 احد من بني فرائض يستلزم له الامامة بمعصوم اجماعا فيكون هو الامام ولا
 احدهم لو جمع الصحابة اليه وقايعهم لم يجمع اليه احد لقوله عليه
 السلام انفسا على ولا ينفصل عنه من غير طلاق الدنيا فلانا اقول لما فرغ
 من نشرها بطلان الامامة شرع في تعيين الامام وقد اختلف الناس في ذلك
 قوم الامام بعد رسول الله صلى الله عليه واله العباسي بن عبد المطلب
 باسمه وقال جمهور المسلمين هو ابو بكر بن أبي قحافة باختيار الناس له
 الشيعة هو علي بن ابي طالب صلوات الله عليه بالنسبة عليه من الله ورسوله
 وذلك هو الحق وقد استدل المصنف رحمه الله عليه بحقيقته بوجوه الاول
 ما نقلنا انقله متواترا بحيث اذا علم يقينا من قول النبي عليه السلام
 سلموا عليه باسمه المتواتر وانما الخليفة من بعدي وانت علي
 كل من من ومنه بعدي وعني ذلك هو الامام لانفاظ الالة على المقنن
 فيكون هو الامام وذلك هو الحق الثاني افضل الناس بعد رسول الله فيكون هو الامام
 لغيره نقله الفضل على الفاضل اما افضل فلينبغي من الاول انه مساوي

للنبي والنبي

للنبي والنبي افضل فكلما مساويه ولا يمكن مساوية له اما الله مساويا
 لقوله تعالى يا ايها المباهلة وانفسا وانفسكم والمراد بانفسا هو علي
 ثبت بالانقل الصحيح ولا شك انه ليس المراد ان نفسه انفسه لبطلان
 الاتحاد فيكون المراد به مثله ومساويه كما يقال فيكك الامام في مثله
 الشجاعة واذا كان مساويا له كان افضل وهو لا يتأتى ان النبي احتج اليه
 في المباهلة في رعايته دون غيره من الصحابة والاشخاص المحتاج اليه
 افضل من غيره من غير ما نقله الواقعة العظمى التي هي من قواعل الشريعة
 ومن سياستها الثالث الامام يجب ان يكون معصوما ولا ينفصل عن النبي
 علي فرائض يستلزم له الامامة بمعصوم فلا ينبغي من غيره بامامه بالصفي
 فقل من يناديها واما الكبرى فللاجماع على عدم عصمته العبد من النبي
 فيكون علي هو المعصوم فيكون هو الامام ولا يلزم خرق الاجماع لو ثبتنا
 لغوي او خلق الزمان من امام معصوم وكلاهما باطلان الرابع انه
 سلم الناس بعد رسول الله صلى الله عليه واله فيكون هو الامام بالاول
 فلم يوجبه الاول انه مثل بل الحمد لله والحمد لله والحمد لله على تعلمه
 وحاشا لمصاحبه للرسول الذي هو اكمل المطلق بعد الله
 سبحانه وكان عمه مثل بل المحبة والحمد لله على تعلمه وادنا

واذا نقول هذا الشخص وجب ان اعلم من كل احد بعد ذلك المقام
 وهو ظاهر الثابت انما كابول العلماء من الصحابة التابعين كانوا يرجعون اليه
 ووقايه الله النبي فمضوا اليه وياخذون بقوله ويرجعون عن اهل ادهم
 وذلك بين في كتب النواحي في الثالث ان ائمة الفنون في العلوم من
 جعون اليه فان اصحاب التفسير ياخذون بقول ابن عباس
 وهو احد فلا سبيل حتى انه يشرح له الباء من لبهم الله الحق اقيم
 من اول الدليل الى اخره واما باب الفنون يرجعون اليه المعقولة
 فيرجعون الى ابي الى الجبائي وهو يرجع في العلم الى ابي هاشم وهو يرجع
 الى محمد بن الحنفية وهو يرجع الى ابيه عليه السلام واما لاشنا
 عن فائدهم فيرجعون الى ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ ابي
 علي الحسبي واما الامامية فيرجعون اليه ظاهره ولولم يكن الا
 كلامه عليه السلام في تلخيص البلاسة وغيره الذي فرقه اليه
 الالهية في التوحيد والعقل والفضا والقدر وكيفية السلوك
 وما ينبغي للعلماء من الحقيقة وقواعد الخطابة وقوانين الفضا
 والملافة وغير ذلك من الفنون لكان فيه غنية للمعني وغيره
 المنفكر واما ارباب الفقه فيرجعون الى الجاهل في الفرق الى ثلاثة

منور وفناوية

مشهور وفناوية العجبة في الفقه مذكون في مواضعها الى انه في فقه
 الخلاف انه لا يجد بعد في حكمه في فقهه صاحب الارشاد
 وغير ذلك التاي قول النبي صلى الله عليه في حقه افضاكم على معلوم
 ان الفضا يحتاج فيه الى المعلوم الكثير فيكون يجب طابها الحسن
 قوله عليه السلام لو ثبت لي الوسادة فجلست عليها لحكمت بين اهل
 لقورات بنو زاتم واهل الاجيل بالجيل الحمد وبني اهل الفرقان
 بفرقنا الحمد وبني اهل النجوم وبني زاتم والله ما من آية نزلت في ليل ولا نهار
 او سطر او جيل الا اولنا علمه فمن نزلت في اي شيء نزلت في ذلك بل
 على احاطته بجميع المعلوم الالهية واحكاما علمه كان متعينا
 للامامة وهو المطلوب السادس انه ان هذا الناس بعد رسول
 الله صلى الله عليه والله فيكون هو الامام لان الامام افضل اما
 انه ان هذا فتشاهد في ذلك صفة كلامه في العهد والواصف والواصف
 والواصف والاسرار من الانبياء فظهر من اننا من ذلك سنة حتى طلق النبي
 نانا واسرار من مستلذا لها في الماكل والملبس ولم يعرف له احد
 ومرة في فعله بنوي حتى انه كان يختمه وعبه ختمه فقبله في
 ذلك فقال اخاف ان يضع احد ولدي فيه اذا ما وبكيفية

من هذا انه اشر بقوته وقوت عياله للذين هم المسكين والاسير حتى
نزل ذلك قرانا كذا لعمري قال فلا دل في ذلك اكثر من ان
تخصي قول الكلام بل على امامنا على عليه السلام اكثر من ان
تخصي حتى ان المصنف رحمه الله وضع كتابا في الامامة وسماه كتاب
الاغني ذكر فيه الغني دليل على امامته وصف هذه الغني جماعة
من العلماء مصنفات كثير لا يمكن حصرها ولندكر جملة من ذلك
وتبين ان كرمه فاضله صلوة الله عليه وهو من وجوه الاول
ثانيا وليكم التوسل والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة
ويؤتون الزكاة وهم من كعون وذلك يتوقف على مقدارة الاثر
انما للحصر ينقل عن اهل اللغة قال الشاعر انما الدليل الحامي الدلالة
يلقى من احسان بطلانها او ينال فلوله لمن الحصر لانه فتخاره
الثانية ان المراد بالولي اما الاولى بالنص في امرنا وعني
ذلك من معانيه غير صالح هنا فطحا لكن الشك باطل لعدم
اختصاص النصرة باللعن المذكور الثالث ان الخطاب بالمؤمنين
لا فله قبله بلا فصل بايها الذين آمنوا من يؤيد منكم عن
دينه فسوف ياتي الله بغير كجبلهم ويجوز ان يكون المراد على

المؤمنين

المؤمنين لانه قبله بلا فصل بايها الذين آمنوا على كافرين وقال انا
وليكم التوسل وسوله فيكون التوسل عابدا اليهم حقيقة الى ان المراد الذين
آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين او جميع الاول انه لو افلك كان كل واحد
حده وليا لنفسه بالمعنى المذكور وهو باطل الثاني وصفهم بوصف غير
صالح لكلهم وهو انما الكون والكفر اذا جعله هنا جامعا لهما من الامور
بذلك البعض برسول الله ابي طالب خاصة للنقل الصحيح واتفاق اكثر
المفسرين على ان كان يصلي فساله سائل فاسطاه خاتمة امره اذا
كان عليه السلام اولى بالنص فينا فيعين ان يكون هو الامام فانما لا
نعني بالامام الا ذلك الثاني انه نقل نقلا متواترا ان النبي صلى الله عليه
والله لما رجع من حجة الوداع امرهم بالزول بعد حجه وقت الظهر
ووضع له الاحمال وشبه المبر وخطب الناس واستدل على ما
رفع به وقال ايها الناس استأفوني بكم من انفسكم فالي ايها
رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم والي
من والاه وعاد من عاداه وايضا من نصره واحل من خذله
وادبر الحق معه كيف ما دار نكر ذلك عليهم والمراد
بالولي هو الاولي لان اول الخبر يدل على ذلك وهو قوله

اولى بكم من انفسكم واقوله تعالى حق الكفار وما هم والكم الناس من اولادهم
 اى اولى بكم وايضا فان غيبي ذلك من معانيه غيبي جاني هناك
 الجار والمعتق والكليف وابن نعم لا سحالة ان يقوم النبي صلى الله
 عليه في ذلك الوقت الشد يد الحز ويد عن الناس ويجزهم بانسيا
 لا فائدة فيها فان لقولك من كنت جواره او معتقدا او ابن عمه فعلى
 كذا لك وان كان عالما عليه السلام هو اولى بنا فيكون هو الامام
 الثالث بعد من قبل الله صلى الله عليه واله قال لعلي عليه السلام انت مني
 بمنزلة هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منازل
 هرون من موسى ان كان خليفة له لكنه وتوفي قبله وعلي سائس
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان خلفه ثابتة اذ لا مولى في الدنيا
 الا بعد قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واولى الامر منكم عالمهم يا اولى الامر اما من علمت عصيته اولى
 الثابت لا سحالة ان يامر الله تعالى بالطاعة المطلقة لم يجز عليه
 الخط فنعين الاول فيكره هو علي بن ابي طالب ان لم يرض العصاة الا فيه
 وفي اولاده فيكونوا هم القصوص بين وهو المطلوب وهذا الاستدلال
 حاد فله تعالى ابنا الذين امنوا بالقول والى وكونهم مع الصادقين

الكافر ان يمسك السلام

الخاص من الله عليه السلام ادعى الامامة في نفسه وظهر المعنى على ذلك وكان كذلك
 فهو صادق في دعواه اما ان ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب الشيعي
 والمناويج حكايته اقواله وشكايته ونحو امثاله حتى انه لما رأى تجارده
 عنه فعلى بيته واشغل بجمع كتاب ربه فطلبوه للبيعة فامتنع
 فانهم هو في بيته النار واخرجوه من بيته وروى في ذلك الوقوف على شكايته
 في هذا المعنى خطبته الموصوفة بالشفقة في ربح البلاغة وانما
 تليهم العجزة فكثيره من ذلك اقلع باب خبير ومنها حتى اطلعت
 لشعبان على منبر الكوفة وشهدوا وقع الصخرة العظيمة من قم القلب
 لما عجز العسكر عن قطعها من منبرها وان شمس مادت الى موضعها
 في الفلك وغير ذلك مما لا يحصى ولما ان كل من كان كذلك فهو صا
 دق فيما تقدم في النبوة السادسة ان النبي صلى الله عليه واله اما ان يكون
 قد مضى على امام اول والا الثاني باطل الوجهين الاول ان النصوص على امام
 واجبه تكفي للذين وتعينها كاختلافه فلو اخل به رسول الله صلى الله عليه
 لمزم اخلاؤه بالواجب المتأخر صلى الله عليه وسلم كانت يشقته ومن فته
 بالكتف ومردونه لمصالحهم حتى علمهم من افع الاستخفاف
 لجنازة وغير ذلك مما لا نستطيع ان المصلحة الى الامامة فيستحيل

في حكمته وسعته ان لا يعين الله من يرجعون اليه في وثاقهم وسيد
عور اليهم و له الفتنه فتعين الاول ولم يبق النص اخبر علي
وابن علي والثاني باطل فتعين اجماعا في ان يكون المنصوص عليه اما علي او ابوك
والثاني باطل فتعين الاول اما بطلان الثاني فلوجوه الاول انه لو كان منصوبا
لذكر ذلك وادسه في حاك بيعة او بطلها او قبلها لانه لا يحل بعد روي
لكنه لم يبق ذلك فلم يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا
عليه لكان استقالة من الخلافة في قوله اقبلوني فليست خبركم و
علي فيكم من اعظم العاصي انه هو من علي الله ورسوله فيكون
قادحا في اساسه الرابع انه لو كان منصوبا عليه لما شك عند
هونه في استخفافه الامامة لكنه شك حيث قال الذين كنت سالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لا تنصا في هذه الامور حق ام لا فاجاب ان
لو كان منصوبا عليه لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم والباكر
وفي جيش اسامة لانه كان صلى الله عليه وسلم عليه لا وقد بعث اليه
نفسه حتى فاك بعيت الى نفسي وبوشتك الى ان هو لم يكن خبر
بل بعاه مني بالقران كل سنة مرة ولا عار مني بذلك
من يثنى فكره وان يحاك هذه الامم هو ابو بكر لا صر بالخلف

عنه البه صبر

عنه البه جت على خروج الكوا عن الخلف وانك عليه لا كلو عندهم
التاوس اولا واحد من غير علي من الجماعة الذين اصيبت لهم
الامامة بصالح بها فتعين هو عليه السلام اما الاول فلا نعلم كما هو ظن
لنقدم كفرهم فلا بنا لهم عهد الامامة لقوله تعالى لا بنا لهدي
الظالمين قال نعم من بعده وانه الحق نعم الحسين نعم علي الحسين
نعم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد السكوني نعم موسى بن جعفر الكاظم شيعة
نعم علي بن موسى نعم الخلفاء الفاطمية محمد بن علي ثم علي بن محمد نعم الحسن
بن علي نعم الخلفاء الحقة الفاطمية محمد بن الحسن صاحب التومان صلى الله
عليه اجمعين بنص كل سابق على لاحقه وبالأولية السابقة قوله
لما فرغ من انشاء الامامة على شريع واشباه الاية الفاطمية بالامر
بعلو والدليل على ذلك من وجوه الاول ان النص من الباكر في ذلك
قوله عليه السلام للحسين ولدي هذا الامر ابن امام احوال امام ابو
بكر فسمعنا سعة فاجابهم افضالهم ورحمة ذلك ما وراء جاسين
عبد الله الاضاري رضي الله تعالى عنك قوله تعالى يا ايها الذين
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
قلتم يا رسول الله عرفنا الله فاطعناه وسمعنا فاطعناك

فمن اول الاسر الذين امرنا بقتلهم فقاتلهم خلفاى باجابه واوكيا
 الاسر بعدى اولهم بعدى اخى على بن ابي طالب ثم من بعده ولده
 الحسن ثم الحسين ثم على ثم محمد ثم بن على الباقى وسند تركه يابى فاذا ادركته
 فافر به بنى السلام ثم جعفر ثم موسى ثم على ثم محمد ثم على ثم الحسن
 العسكرى ثم محمد بن الحسن صاحب الزمان علا الامراض قسطا وعلا
 كما ملبت ظمنا وجورا ومن ذلك ما روى عنه صلى الله عليه
 انه قال ان لمة تقا اختار من اليا من يوم الجمعة ومن الشهر شهر رمضان
 ومن الليل ليلة القدر واختار من مائة حبيب من الناس الا نبيا واختار من
 الانبياء الرسل واختار من الرسل الى محمد واختار منى سلبا واختار من على
 الحسن والحسين واختار من الحسين الاوصياء وهم تسعة من آل محمد
 لك ينقون من هذ الذي تحريف الظالمين وانما البطلين الحما
 يلين النافى النص المتوافق من كل واحد منهم على الحق
 وذلك كثير لا يحصى بعلته الامامة على اختلاف طبقاتهم الثابت
 ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا يشى من غيرى هم معصوم
 فلا من غيرهم امام الا الى فضل من بيانه واما التنازع بالاجماع
 انه لم تلح العصبة في احد الا فيهم في زمان كل واحد منهم فيكونوا هم

الامة وبها يترك

الامة وبها يترك كما تقدم الرابع انهم كانوا افضل من كل واحد من اهل
 زمانهم وذلك معلوم في كتب السير والنواير فيكونوا هم بلا غش
 تقدمهم المفضل على الفاضل الحما من كل واحد منهم ادعى
 الامام وظهور العج على يد فيكون اماما وبيان ذلك قد تقدم وبمعجزاته
 نقلها الامامة في كتبهم فعليك في ذلك بكتاب جبرائيل الجبرائيل او
 ندى وغيره من الكتب في هذا الفن فائدة الامام ان شئت من وجود
 حامين ولا بد منه وهي سنة سنو وخمسة وثمانين الى اخر من الكلف
 لان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم لعموم الدلالة وغيره لمعصوم
 فيكون هو الامام ولما استبعاد بقا مثله فباطل لان ذلك امر يمكن خصوص
 وقد وقع في الامامة السالفة في حق السعد والاستقبال ما هو ابرار بل من عمر
 عليه السلام وما بسبب استنار فاما المصلحة استانق الله بعلمها والكثرة
 العدل وقلة الناصرة لان حكمته تعالى وعظمته لا يجوز له ان يصنع
 اللطف فيكون من غير المعادى وذلك هو المطلوب اللهم عجل فرجه وامرنا
 فليهد الطريق الواسع واجعلنا من امواته وانما هو امر رفقا طائفة
 ورضاه واصصنا من قلة وسخط بحق الحق والقابل بالصدق
 الفاسد في المعاد الحق المسلمون كافة على وجوب العدل بالحق

ولا بد له من القبح التكليف ولا يمكن والصادق الشايع اخبر ثبوت
فيكون حقا ولايات الدالة عليه ولا تكاد على جاهل اقول
المعادن ان العود او مكانه والمراد به عنا هو الوجود الثاني الاجسام
واعادتها بعد موتها ويعرفها وهو حق واقع خلافا للاحكام والادب
على ذلك وجوه القول اجماع المسلمين على ذلك غير نكر بينهم فيه وانما
مجرد ان الله لو لم يكن المعاد حقا لفتح التكليف والثبات والمقدم مثله بيان
الشريعة ان التكليف مشفاه مستلزم للعوض عنهما فان المشقة ح
غير عوض فلم وذلك العوض ليس كما صل في زمان التكليف فلا بد
ح من دار اخرى يحصل فيها الجزاء على الاسماء واللكان التكليف ظاهر في
قبح بعالي الله عندنا لثبوت ان احسن الاجسام ممكن والصفات
اخبر بوقوعه فيكون حقا اما مكانه فلان اجزاء بدن الميت
قابله للجمع وافاضه الجوف عليها ولا طما انصف بهما من قبل والى
تعالى الله عز وجل لا يكره شخص لما تقدم من ان عالج جميع العقول وقد على
جميعها لان ذلك كله ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات فثبت ان
حضر الاحرام ممكن ولما ان الصادق اخبر بوقوعه لانه ثبت بالنوائى
النبي صلى الله عليه وسلم كان يثبت المعاد البدني ويقول به فيكون

صفا وهو الظاهر

الله تعالى لا بد له من القبح على ثبوت ولا تكاد على جاهل فيكون حقا اما لاول
فالايات الدالة عليه كثيرة تخوله تعالى ونرى لنا مثلا وننسخه فنفكر
من يحيى العظام هي مريم قبل يحياها الذي انشأها اول مرة ويحيى الحق
عليه وغير ذلك من الآيات وكل من له عوضا وعليه عوض في العيشة
عقلا ومعنا وغيره يجب اعادته سمعنا اقول الذي يجب اعادته
على قسمين احدهما يجب اعادته عقلا او سمعا ويحكم من له حق
من ثواب حقه اليه وكل من عليه حق من عقاب او عوض لا خلاف
منه وانما بينهما من ليس له حق ولا عليه حق من في الاسمي من استناده
كانت اوصافها من الحيوان والاسد والوحش وذلك يجب اعادته سمعا
للدلالة لقول ان عليه الاختيار المتواتر عليه **قال** وحسب الاضرار بكل
ساجدة النبي فمن يملكه الصراط والدينان وان طلق الكون ان يطا
تر الكسب لا يكتفيها وقد احسن الصادق بهما في الامتنان
بهما **اقول** لما ثبت نبوة نبينا محمد ٢٢ وعصمة نبي الله صلى الله عليه
كله احسن بوقوعه سواء كان سابقا على ما ذكره اخبار عن النبي السابقين
واممهم من الفرق المانعة وغيره او في زمانه كما خبره بوجوب العاجز
وتحريمه المتأخر ونزل للمدبر بالاض على الاجزاء وغير ذلك من الاخبار

او بعد زمانه فاما في دار التكليف اقول له اعلى سعا بل بعد المنة كثره
والفاسطاني والمافين او بعد التكليف كاحوال الموت وابعده
من تلك عذاب القبر والظلمات والميتي ان والحسب والظن
الحواج وبطاني المكسب واحوال الفيا وفيه حشر الاحكام
واحوال التكليف في البعث ويحكي كل امرئ بذلك والنصديق به
لان ذلك كله ممكن لا سيما في هذه الاوقات فيكون حقا **قال**
الشيخ رحمه الله في ذلك التواب والعقاب وبما ملأها النقول في هذه النسخة صالحة
الله على الصادق **ابا قول** انما جملة ما جاء به النبي التواب والعقاب
وقد اختلفوا في انهما معقولان او سمعا اما الاشياء فقالوا انهما
واما المعنى له فقال بعضهم ان التواب سمعي والابواب سمعيات
ولا كما في صدره من النعم العظيمة فلا يحق عليها شيئا مما يلزمها وهو
ما به البلوى وقال من معنى البصره انه على لا يوصى التكليف وذلك
قوله حوا عما كنتم تعملون واجبت العترة له العقاب للكا في حجب
الكبرية حتى وقد تقدم ذلك في مذهبه ان ما يدل على وجوب التواب عقلا
واما العقاب فهو وان اسعمل على القسطة لكن لا يخرج من بوقوعه
في غير الكفر الذي يوجب كفرة ويمت فوا بالاولى في التواب والدم

بفعل الواجب

بفعل الواجب والمنذور وفعل الضد لقبه والاخلال بشرطه بان بفعل الواجب
لوجوبه او لوجبه ووجوبه والمنذور كذلك وكذا فعل ضد الفعل
والاخلال لفعله لا الامر اخر غير ذلك وبالحق العقاب الدائم بفعل القبيح والاخلال
بالواجب الثانية يجب دوام التواب والعقاب المستحق مطلقا
كما في حجب من يمت على كفرة لدوام المدح والذم على يستحقان به وحصول نفي
كل واحد منهما والاولى يمكن دائما اذا لا واسطة بينهما ويجب ان يكون في
حجب في التوبة الضد واللام يحصل مفهوما واحدا فيجب ان التواب العظيم
والعقاب بالالهانه لان فاعل الطاعة مستحق للعظيم مطلقا وقيل
العصية مستحق للهانه مطلقا **الثالثة** انما تاق التواب يجب في
عقابه اذا لولا ذلك كان التوب مع جهل بالنبى مستحق له وهو
باطل فاذا لم يشروط بالموافاة كقوله تعالى لمن اشركت للحيطن
عملك وكقوله تعالى ومن يبدل منكم عن عهدي فليس له نصيب من
ويعاقر اولئك حبطة اعمالهم في الدنيا والاخرة واولئك
اصحاب النار الى ابد قولنا ان الذين آمنوا ولم يلجوا
ابائهم بظلم اولئك يستحقون التواب الدائم مطلقا الذين
كفروا وامتنوا هم كفار اولئك يستحقون العقاب الدائم

من جهة خبر من القبور وهم براه حفاة ولكن كل نفس معها سبق
شبهه واحوال الناس في كنهه وبين طبقاتهم وبقية نفهمها كذا
المشرب والمنكح ومن ذلك مما لا يحسن ذات ولا انك سمعت ولا خطرت
قليد بشر وكذا احوال النار وكيفيات العقاب فيها وانواع المهام على ما وردت به
الآيات والاخبار الصحيحة وهذا هو عليه السلام لان ذلك امر ممكن واصل
به الصادق مع عدم امكانه في العقل فيكون حقا ومطلبا قال ^{ووجه}
التوبة اقول التوبة هي الندم على فعل القبيح في الماضي والترك له في الحاضر
لغيره على عدم المعاد والبر لا يستقبل وهي واجبة لغير الندم اجماعا على كل
قبيح والاخلال بواجب الله السمع على وجوبها ولو كانت افعالا لضرر
الضرر وان كان مظلوما فهو واجب وندم على القبيح لكونه في الجحيم والاحق بالنار
ولا يدفع الضرر عن نفسه والاله تعالى لا يترك ما علم ان الله ينزل في حقه تعالى وفي
حق ادعي فان كان في حقه تعالى ما لم يفعل فيه فيكفي فيه الندم والعزم على
عدم المعادة اجماعا اخلال بواجب الله ان يكون وفيه قبيحا قبيحا ودالك هو
التوبة او خرج وفيه فاما ان يسقط كخرجه وفيه كصلوة العبد فيكون الندم
والعزم ولا يسقط فاجب وضاه عند وان كان في حق ادعي فاما
ان يكون اضلالا في تنبؤي خطيئة فالنوبة امر مشاهة

واملا من الخلق

واملا من الخطا او ظلم بحق من الحقوق فالنوبة من باب صلة الله او الى وراثة او
الانتماء وان تعد عليه ذلك فثبت العزم عليه قال والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر بشرط ان يعلم الامر والتا هي كون المعروف والمنكر منكرا
وان يكن احاسا فكان لان الامر بالنهي والنهي منه عيب ونحوه بانه في
والامن من الضر اقول الامر طلب الفعل من العزم على جهة الا
سعدا والى طلب الترك على جهة الاستغناء وايضا المعروف والمنكر فعل حسن
اخص بوجه في اليد ويرى حسنة والمنكر القبيح اذا نقر هذا فلهذا كنه
الاول الحق العلم على وجه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال
بعد ذلك في مقامين الاول هل الوجوب عقلي او سمعي فقال الشيخ
لاولك والتسليم سببه الرضي بالتا في واختاره المصنف رحمه الله
الشيخ الطوسي ما سها لطفا في فعل الواجب وترك القبيح في بيان
عقلا قبل عليه ان الوجوب العقلي غير محصور باحد فحينئذ يلججبان
عليه تعالى ما طرأ لان فعلهما امر ان يرتفع كل قبيح وينفع كل واجب
اذ الامر هو الحال على الشيء والنهي هو المنع منه لكن الواقع خلافه وان
يفعلهما لزم اخلاله بالواجب بكونه مكرما وفي هذا الامر نظر واملا لا يلج
السعي على وجهها فكثرة التا هل بما واجبان على الامتنان او الكفاية

فقال الشيخ بالاول والسيد بالسنا واجاب الشيخ بقوم الوجوب من انقض
للقول كتم جبر اذا خرجت للناس بامرون والعرف وشهدون من الملك والبيع
السدا ان المقصود وقوع الواجب طارئة نفع النفع من قام بركا والامثال والقول
ولكن من منكم اتمه من الى الجبر بامرون والعرف وشهدون من الملك الثاني
في ترايط وجوبها وذكر الحكم محمد الله هذا بعد الاول علم الله والامر بان المعروف
معروف والمنكر منك اذا لا ذلك الامر ليس معروف ونهي عما ليس منك
لنا كونهما وانفعان من مستقبل فان الامر بالاض والتا هي عند عيبها
قبيح الشاكتك يجوز الامر والناهي تانها امر او نظرية فانها اذا تحقق
عنده او شطب على طنه عدم ذلك امر نفع الوجوب الواقع من الامر والناهي
الحاصل بالامر او النهي او البهائم او الاحياء المسلمين فانها شطب عنها
حصول ذلك امر نفع الوجوب البضا ويجبان بالقاب باللسان واليد ولا
يدخل الى الاصعب مع الخلق الاسل فهذا ما نهى الى من تصدق كتمان
وانفق الى حقه ونهى منه مع ضعف باي وصف شرعي هذا مع حصول
الاسفار ولسوس الافكار لكن الموضوع كرهه نفع ان لنفع
به كما يقع باصله وان يجعله خالصا لوجهه ان يسمع بغيره
من شربك تمت الكتاب باب احاديث غامضة وردت

فروزین و در مدینه خندان در روز شنبه چهارم ماه
جمادی الاخره ۱۲۱۹ هجری غفر له طوبی غفران

سائنس و برہان

[illegible]

انفخه

منوچهر
دختر شاه اکبر محمد مغیرا
از این کتاب در قلب شاه

[illegible]

ادامت و شمس

وَمِنْ حَبَابِ
فَهَلْ تَوَلَّى أَحَبَّاءُ وَفُوقُ
الْكَلْبِ الشَّيْخِ وَفَدَّ سَعَا الْكَلْبِ

منه جمل و حواشی است و بعضی

و بعد از چو نیکو کردی چو نیکو
منفی از دین و مآل احوال

من كلامه عليه السلام
مستقيم بود
موجود
الحسن
الطيب
الجليل

موجودہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

در کتابی که در این کتاب است

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا كنا نعلمون

اصناف
نیز به یکایک نام

بنا کی ماہنامہ
بسی درستی الخوار

ما صبت في جان

سنة من هجره

صانق صا
صانق

عنه

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الشيخ الفاضل

در این کتاب

مجلس

فصل فی بیان

نفاست نعلین

بسم الله الرحمن الرحيم

1

بسم الله الرحمن الرحيم

...

37

تبریز

حقاً بحسب ما يحسنه العبد

وكانت الامم والارباب في
ذكر انهم استاذوا للاب

۰۶
۱۳۸۷ / ۸ / ۲۸
اسکن شد

۴۲۷۲

بازرسی شد
۶ - ۸۷۰

بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۰۳۱۰
فیلدویک تاسیس ۱۴۰۲

نمره دفتر ۱۹۸ ۷۱۷۱
کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد ۱۳۱۱ الفایه یوم الحشر = شرح باب هادی عشر
منجمه کتب خریداری جبهه
۱۰۵۱+

خطی - فهرست شده
۱۰۳۱۰